

عَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ

الطبعة الأولى  
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م  
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله  
الدائري السادس - ق ٣ - م ٢٨  
Website: www.daradahriah.com  
E-mail: daradahriah@gmail.com  
(+965) 99627333  
(+965) 51155398



الكويت - الروضة  
طريق المغرب السريع - ق ٣  
Website: www.eslah.com  
E-mail: s66000477@gmail.com  
(+965) 99050407  
(+965) 22540536

### الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية ( المدينة المنورة ) daralmimna@gmail.com (+966) 558343947	أروقة للدراسات والنشر ( عمّان ) info@arwiqa.net (+962) 64646163	دار التدمرية للنشر والتوزيع ( الرياض ) tadmoria@hotmail.com (+966) 4925192	مكتبة أهل الأثر ( الكويت ) ahel_alather@hotmail.com (+965) 66508050
--	--	---	--

# عِلْمُ الْوَضْعِ

الكتاب المقرّر لمادّة علم الوضّح في كُليّة اللّغة العربيّة  
بِالجامع الأزهر سنّة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م

تأليفُ

عبدالمحمّد عنتر

استاذ النحو والصرف بطيّبة اللّغة العربيّة

الجامع الأزهر - كلية اللغة العربية

# علم الوضع

مقرر السنة الثالثة

تأليف

محمد العنبر

الدريس بكلية اللغة العربية

الطبعة الثالثة

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

حق الطبع محفوظ للمؤلف

طبع بإدارة المطابع الأميرية

شارع فاووق - هـ هلفون : ٩٠٩٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

### منهج الوضع للسنة الثالثة

مقدمة في: تعريف علم الوضع، وموضوعه، وفائدته.

معنى الوضع، واضع الألفاظ.

أقسام الوضع باعتبار اللفظ الموضوع، وباعتبار المعنى الموضوع له أو الآلة،  
وباعتبار دلالاته على المعنى الموضوع له.

تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله إلى: كلي، وجزئي.

تطبيق أقسام الوضع السالفة على أقسام الكلي والجزئي.

(١) المصادر وأسمائها، أسماء الأجناس، المشتقات، الأفعال.

(٢) الأعلام الشخصية، الضمائر، أسماء الإشارة، الموصولات، الحروف،

أسماء العلوم والكتب، وضع المجازات والكنيات، وضع المثني والمجموع، وضع  
المصغر والمنسوب، وضع المحلى بـ«أل»، وضع المركبات الخبرية والإضافية.

### تنبيه

يجب ألا تقل مرات التطبيق التحريري عن عشر مرات.

## أهم مراجع الرسالة

- (١) شرح عنقود الزواهر في مبادئ اللغة للمولى عبد الرحيم.
- (٢) كتاب المزهرة للعلامة جلال الدين السيوطي.
- (٣) رسالة العلامة شمس الدين الإنبائي في علم الوضع.
- (٤) حاشيتا الأستاذين الدسوقي والحفني على شرح أبي الليث السمرقندي على العضدية.
- (٥) تقارير المفضل محمد الأزهرى نجل الأستاذ الشيخ حسن العُدوي الحمزاوي على حاشية العلامة الحفني.
- (٦) رسالة المحقق المغفور له الأستاذ جليل الشيخ يوسف الدجوي عضو جماعة كبار العلماء.
- (٧) رسالة العلامة المحقق المغفور له الأستاذ جليل الشيخ علي النجار من أفاضل علماء الأزهر.
- (٨) كليات أبي البقاء.
- (٩) سفينة الراغب.

## مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد، فقد أسندت إليّ كلية اللغة العربية في سنوات مضت، دراسة علم الوضع لطلبة السنة الثالثة، ولما كانت رسائل الوضع التي بأيديهم مؤلفة لطلبة السنة الأولى الثانوية بالمعاهد الدينية - قبل أن ينقل منها هذا العلم إلى كلية اللغة العربية - رأيت من الإخلاص للكلية التي أنتمي إليها، وللعلم وللطلاب أنه لا يناسب أن تكون دراسة علم الوضع في طور التعليم العالي على ضوء دراسته لطلبة السنة الأولى من القسم الثانوي.

فقمت بتصنيف رسالة «علم الوضع» تصنيفاً يتفق ومركز الكلية العلمي من ناحية، ويساير روح العصر في النظام والتطبيق من ناحية أخرى.

فقد رجعت إلى المخطوطات القديمة، كرسالة العلامة شمس الدين الإنبائي، وإلى المطبوعات القديمة والحديثة، التي أهمها: «شرح عنقود الزواهر»، ثم «خلاصة علم الوضع» للمغفور له الأستاذ الجليل الشيخ يوسف الدجوي، واستخلصت منها ومن غيرها هذه الرسالة التي جمعت بين العلم والتطبيق.

وقد عرضها صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ إبراهيم حمروش -شيخ الكلية إذ ذاك- على نخبة من علماء الكلية الأجلاء، أذكر منهم الأستاذ الشيخ أحمد شربت، وأقرها، فقامت الكلية بطبعها الطبعة الأولى على نفقتها سنة (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م).

وهذه هي الطبعة الثانية، أقوم بها خدمة للعلم، وطلبا للثواب من الملك الوهاب، إنه نعم الميثيب.

المؤلف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

له الحمد، وبه العون، ومنه التوفيق، وصلاته وسلامه على من وضع شأن  
الجهل، ورفع قدر العلم، سيدنا محمد، وآله وصحبه، نجوم الهدى، وبدور  
الدجى.

وبعد، فهذه رسالة في علم الوضع، تكشف الغطاء عن مخبآته، وتوضح ما  
أشكل من مسأله، عملتها لشرح المنهج المقرر على طلبة الفرقة الثالثة من كلية  
اللغة العربية.

متوجها إلى الله الكريم أن ينفع بها، ويثبيني عليها، إنه بالإجابة جدير.

## معنى الوضع لغة واصطلاحاً

من معاني الوضع في اللغة: جعل الشيء في المكان، ومنه الموضع -بالكسر-، يقال: وضع الشيء من يده يضعه: وَضَعًا، وَمَوْضِعًا<sup>(١)</sup>، وَمَوْضِعًا: حَطَّهُ.

والمصدر الثاني ميمي، ولفظه صالح للمكان أيضا، والتميز بينهما بالقرائن. والثالث أحد المصادر التي جاءت على وزن مفعول، كالمعقول بمعنى العقل، أي: الحبس، والمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر، كذا قال أهل اللغة، وأنكر سيبويه مجيء المصدر على وزن مفعول، وأوَّلَ ما جاء من ذلك بأنه صفة لموصوف مقدر، فتكون على رأيه أوصافا لا مصادر.

وقد استعمل الوضع مجازا في: ولادة المرأة، والإسقاط من الدين، وإذلال النفس ومنه التواضع، والإسراع في السير، ومن هذا قول دريد بن الصَّمَّة في يوم هوازن:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعٌ      أَحْبُّ فِيهَا وَأَضَعُ  
أَقُوْدُ وَطَفَاءَ الزَّمَعِ      كَأَنَّهَا شَاةٌ صَدَعُ<sup>(٢)</sup>

هذا، ومن المعاني الإسلامية وَضَعُ الحديث: كَذْبُهُ واختلاقه.

(١) بكسر الضاد في لغة أكثر العرب، وبفتحها في طيء.  
(٢) الجَدَعُ بفتح الحاء: الشاب الحدَث، وأحْبُّ بضم الحاء -شذوذاً؛ لأنه من المضَعَّف اللازم فحَقُّه الكسر- ومعناه: أعدو، ومصدره: الحَبُّ بوزن الرد، والحَبُّ بفتح الحاء، وسُمع فيه خبيب بفتح فكسر، والوطفاء: المتدلّية الشعر، والزَّمَعُ بفتح الحاء: شعرات تنبت في مؤخر رسغ الدابة، والصَدَعُ بفتح الحاء من الشَّيْء: الفتية القوية.

والوضع في الاصطلاح: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، أو: تخصيص اللفظ بالمعنى، أو: تعيين اللفظ للدلالة على المعنى، عبارات متقاربة.

قال أبو البقاء في كليّاته: «وهو من صفات الواضع، ويقابله الاستعمال: وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم، ويقابلها الحمل: وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل على مراده، وهو من صفات السامع». اهـ.

ولنذكر لك هنا أمثلة منوعة للوضع؛ لتسير على ضوئها في تصوير الأوضاع التي تكون من طرازها:

المثال الأول: وضع علم الشخص، يتصور الواضع ذاتاً معينة بأوصاف تميزها عما عداها، موجودة في الخارج، أو مثال هذه الذات المعيّنة قبل وجودها، ثم يقول: وضعت لفظ «محمد» أو «علي» مثلاً ليدل على هذه الذات الموجودة أو التي ستوجد.

المثال الثاني: وضع المشتق، يتصور الواضع ذاتاً ما وُصفت بصفة صادرة من الذات أو قائمة بها، ثم يقول: وضعت كل ما كان على وزن «فاعل» للدلالة على أي ذات ثبت لها الوصف على جهة قيامه بها أو صدوره عنها، ومن أمثلته: جالس، وكاتب، ونائم، وخائف.

المثال الثالث: وضع المجاز، يتصور الواضع معنى ادعائياً غير حقيقي، يقصد نسبته إلى شخصٍ ما للمبالغة في إثبات هذا المعنى له؛ لوجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى الادعائي، وقرينة مانعة من إرادة الحقيقي، ثم يقول: وضعت كل لفظ يكون بين معناه الحقيقي ومعناه الادعائي مناسبة مع وجود قرينة تمنع من إرادة الأول، للدلالة على المعنى المجازي.

فلفظ «بحر» في قولك: رأيت بحراً في النادي يفيض بالعطاء، موضوع على هذا النمط، وكذا لفظ «الغيث» و«النبات» في قولك: رعينا الغيث، وأمطرت السماء نباتا.

وفي المجاز العقلي يتصور الواضع إسناد فعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر، ثم يقول: وضعت كل فعل أو ما في معناه أسند إلى غير ما هو له - لعلاقة قرينة مانعة من إرادة الإسناد إلى ما هو له - للدلالة على المجاز العقلي، نحو: أنبت الربيع البقل، ونحو: نهاؤه صائم.

**المثال الرابع: وضع الكناية، يتصور الواضع لازماً من لوازم المعنى الحقيقي الدالّ عليه اللفظُ بالوضع؛ لغرض الدلالة على المعنى اللازم، مع جواز إرادة المعنى الحقيقي وهو الملزوم، ثم يقول: وضعت كل كلمة يكون بين معناها الحقيقي ولازم هذا المعنى علاقة - مع قرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي - للدلالة على اللازم.**

ومن أمثلة ذلك وضع ما بين القوسين في العبارات الآتية: صديقي (طويل النجاد، رفيع العماد، بيت مع الكرم، ويصبح حليفا للمروءة).

ثم اعلم أن المعنى الاصطلاحي للوضع منقول عن المعنى اللغوي الذي عرفته؛ للمناسبة بينهما، كأنهم صوروا المعنى بصورة المكان، وصوروا اللفظ الموضوع بصورة المتمكن فيه، وهذا يفسر ما ذاع عن العلماء من أن المعاني ظروف للألفاظ، وقد اشتهر أيضاً عكس هذا، وهو أن الألفاظ ظروف للمعاني!

ويمكن التوفيق بين هذين الرأيين بأن يقال: الأول ناظر إلى المتكلم؛ لأنه يريد المعاني أولاً، ثم يورد الألفاظ على وفقها، فكأنه يصب اللفظ في المعنى صبباً المظروف في الظرف.

والثاني ناظر إلى المستمع؛ لأنه الذي يستخرج المعاني من الألفاظ، كما يستخرج الظروف من ظرفه، وهذا هو الذي أشاد بذكره الإمام عبد القاهر في كتابه «دلائل الإعجاز» ردا على من زعم أن مرجع الإعجاز في القرآن الكريم إلى المعنى لا غير، فقال ما معناه: إن الألفاظ قوالب المعاني وأكسيتهما، فكم من معنى مطروح في الطريق، يستطيع الفصيح أن يلبسه الثوب الجميل، ويكسوه الحُلل الفاخرة، من درر الألفاظ وجواهر التراكيب، فيصبح نابهاً بعد الخمول، وفي الذروة بعد أن كان في الحضيض.

وبعد، فكلا الرأيين مبني على أمر اعتباري، ولا خلاف بينهما في الحقيقة.

#### نتيجة

يستخلص من تعريف الوضع الاصطلاحي أن المجاز موضوع، وهو التحقيق، غير أن وضعه على خلاف وضع الحقيقة؛ لما ستعرف بعد إن شاء الله.

## فوائد

الأولى: الدلالة اللفظية: هي إفهام اللفظ معناه للعالم بوضعه.

أو تقول: هي كون اللفظ بحيث متى أُطلق فُهم منه العالم بوضعه معناه.

الثانية: أقسام الوضع باعتبار الواضع ثلاثة:

(أ) لغوي: كوضع ألفاظ: الأرض، والسماء، والرياح، والسحاب، والشمس، والقمر، والماء، والهواء.

(ب) شرعي: كوضع «الصلاة» للأفعال المخصوصة، و«الصوم» للإمساك المخصوص، و«الزكاة» للقدر المعلوم من المال.

(ج) عرفي: وهو نوعان:

١- خاص: إن كان الواضع قوماً مخصوصين من العلماء، كوضع الاصطلاحات العلمية، مثل المبتدأ والخبر عند النحاة، والإبدال والإعلال عند الصرفيين، والإيجاز والإطناب عند البلاغيين.

٢- وعام: إن كان الواضع قوماً من أهل اللغة، كوضع «الدابة» لكل ما يركب، أو للخيل والبغال دون الحمير، بعد أن كانت في أصل اللغة لكل ما دب على وجه الأرض.

وكـ«الحادثة» بمعنى الأمر المكروه، بعد أن كانت في الأصل بمعنى ما وُجد بعد أن لم يكن.

وقد اصطلحوا على أنه إذا أُطلق الوضع العرفي انصرف إلى العام.

ولا يعزب عن بالك أن الوضع الشرعي والعرفي بنوعيه اصطلاح طارئ على وضع لغوي سابق.

الثالثة: اتفق العلماء على أن دلالة المفردات على معانيها وضعية، واختلفوا في دلالة المركبات.

فذهب الجمهور إلى أنها وضعية، وهو الراجح، وذهب بعض العلماء إلى أنها عقلية.

وإنما ترجح الأول لأنه لا مانع يمنع الواضع من وضع المركب لإفادة معناه، كما صنع في المفرد.

### [تعريف علم الوضع وموضوعه وفائدته]

#### \* تعريف علم الوضع:

هو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي، من حيث شخصية الوضع ونوعيته، وعمومه وخصوصه، وعموم الموضوع له وخصوصه.

#### \* وموضوعه:

الألفاظ العربية من الحيثية السابقة.

#### \* وفائدته:

الوقوف على الطرق التي كانت تسلكها العرب، أو واضع اللغة في تعيين الألفاظ بإزاء معانيها المختلفة، وهي المعاني الحقيقية وتسمى المعاني الأولية، ثم المعاني المجازية والكنائية، وتسمى المعاني الثانوية.

فأنت إذا عرفت قواعد هذا العلم، أمكنك أن تعرف من أي نوع من أنواع الوضع وضع الأعلام الشخصية وبقية المعارف والحروف لمعانيها، ومن أي نوع منها وضع المصادر وأسماؤها، وأسما الأجناس غير المصادر، ومن أي نوع منها وضع هيئات المشتقات الصرفية من الأفعال والصفات وما في حكمها من المصغر والمنسوب، ومن أي نوع وضع المجاز والكناية... وغير ذلك مما سيرد عليك مفصلاً.

من هذا تعلم أن ليس من فوائد هذا العلم التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية والكنائية، فإن هذه ثمرة علم البيان، ولا معرفة المفردات اللغوية



جزئية جزئية، فإن هذه تكفل بها علم متن اللغة.

ورُبَّ سائل يقول: إذا لم يكن ما ذكر من فوائد هذا العلم:

(١) فما الثمرة العملية المترتبة على معرفة الأوضاع الشخصية والنوعية وما

إليها؟

(٢) وهل تستوجب هذه الثمرة أن تجعل القواعد الموصلة إلى معرفة هذه

الأوضاع علماً مستقلاً متميزاً بموضوعه من علوم اللغة العربية؟

الجواب عن الشق الأول: أن ما يُتصور أن يكون ثمرة عملية لهذا العلم هو

ما يأتي:

أولاً: إدراك الفرق بين وضع اللفظ وبين استعماله، وبينهما بون شاسع:

أ- فقد يوضع اللفظ عامّاً ويستعمل عامّاً، من ذلك: «ساء» لكل ما علاك فأظلك، و«صعيد» لكل أرض مستوية، و«حَمَام» لكل طائر له طوق، و«ماعون» لكل قصعة أو قدوم أو مُدْيَة أو قِدر، و«نجد» لكل ما ارتفع عن الأرض، أفاد ذلك السيوطي في «المزهر»، نقلاً عن الثعالبي في «فقه اللغة».

ب- وقد يكون اللفظ في الأصل عامّاً، ثم يخصه أهل اللغة في الاستعمال ببعض أفرادها، من ذلك: «السبت» هو في اللغة مطلق الدهر، ثم خصته اللغة بآخر أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر، و«الرث» لكل شيء خسيس، ثم كثر استعماله فيما يُلبَس أو يُفترش، و«الدابة» لكل شيء يدب على وجه الأرض، ثم خصها أهل اللغة بما يُركب، أو بالخيول والبغال، و«العهن» لكل صوف، وهو قول الأصمعي، ثم كثر استعماله في الصوف الملون، وهو قول أكثر اللغويين، و«الحنتم» لكل خَزَف، وهو قول الأصمعي أيضاً، وغيره من أهل اللغة يرى أنه الخنزف الأخضر.

وهذا النوع من الألفاظ يسمى العام المخصوص، وقد فارق وضعه استعماله عند أهل اللغة أنفسهم.

ج- وقد يوضع اللفظ في الأصل خاصًا، ثم يستعمل عامًا، من ذلك «الورد» بكسر الواو وسكون الراء، هو في أصل اللغة إتيان الماء، ثم كثر استعماله على سبيل الحقيقة في إتيان كل شيء، و«الوعى» لاختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر استعماله مجازًا في الحرب نفسها.

د- وقد يوضع اللفظ عامًا، ثم يستعمل في فرد من أفراد هذا العام باعتبار تحققه فيه، مثل: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه نكرة عامة بحسب الوضع، فإذا استعمل في خاص نحو: «هذا ذو علم» مثلاً لم يخرج ذلك عن وضعه العام، ومثله فيما ذكر لفظ «إنسان»، و«رجل»، و«أسد» وغيرها من النكرات.

وإدراك الفرق بين الوضع والاستعمال يفيد كثيرا في علم أصول الأحكام الشرعية، لهذا عقد الأصوليون فصولا في معرفة الموضوعات اللغوية من جهة العموم والمخصوص والحقيقة والمجاز وغير ذلك؛ لتوقف الاستدلال بالكتاب والسنة على معرفة تلك الموضوعات، وما يتعلق بها.

ثانيا: معرفة الأوضاع الشخصية والنوعية للألفاظ، ومعرفة الوضع العام لموضوع له خاص أو عام، وما إلى ذلك من مسائل هذا العلم وتقسيماته.

أقول: لا شك أن معرفة ما ذكر نوع من المعارف التي تتكامل بها النفس الإنسانية، وهي لا تقف عند حد في طلب ما هو كمال خلقي أو علمي.

وعلى الجملة: فإن هذا العلم يوقفك على أحوال اللغة من جهة عمل الواضع فيها، بتعيين ألفاظها لمعانيها، وكيفية ذلك التعيين.

والجواب عن الشق الثاني: أن القدامى من العلماء لم يعدوا الوضع علمًا مستقلاً، بل جعلوا مسائله مبادئ لعلم اللغة.

وممن يرى هذا الرأي العلامة الزمخشري، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري<sup>(١)</sup> صاحب «صحاح العربية»، وعليه درج صاحب «عنقود الزواهر» في تأليفه.

وحجتهم أنه وسيلة لعلم متن اللغة الذي يبحث عن الأوضاع الشخصية لجميع المفردات، ومعرفة هذه الأوضاع تنبني على معرفة الوضع وأقسامه، فلا غرو أن كانت مقاصد الوضع مبادئ لمقاصد متن<sup>(٢)</sup> اللغة.

أما غير الأقدمين فيعتبرونه علمًا مستقلاً من علوم اللغة العربية؛ لتمييز موضوعه بالبحث عن أوضاع الألفاظ المعينة، كألفاظ الأعلام وأسماء الإشارات ونحوها، وأوضاع الهيئات المختلفة، ك«فاعل» و«فَعَّال» و«أفعل» و«فَعِيل».

وممن ذهب إلى هذا العلامة الخادمي في كتابته على البسملة.

ونحن إذا نظرنا إلى فائدة هذا العلم التي سبق بيانها، وأن موضوعه متميز بالحيثية التي تقدم ذكرها، ترجح عندنا: أنه علم مستقل جدير بالعناية والبحث كغيره من علوم اللغة، وإن كانت جل مسائله نظرية بحتة.

(١) كان من فرسان الزمان في اللغة والأدب، قرأ العربية على أبي علي الفارسي بالعراق، ثم سافر إلى الحجاز، وشافه الأعراب في البادية، وطاف بلاد ربيعة ومضر، كان خطه شبيهاً بخط ابن مقلة في الحسن والجودة، توفي بنيسابور من بلاد خراسان حوالي سنة (٣٩٦هـ).

(٢) متن الحيوان صلبه، وهو أصل لمجاري الحياة، ومنه متن اللغة؛ لأنه أصل لما عداه من العلوم المدونة. ا.هـ. فتنى.

## نشأة الوضع ووضعه

أغلب الظن أن مباحث الوضع كانت مبعثرة في علوم أصول الفقه والمنطق والبيان وغيرها، ثم جمعت وجعلت علماً مستقلاً على النحو الذي ستعرفه إن شاء الله.

ويلوح لي أن أول من حمل لواء هذا العلم هم العلماء المشاركة، كالعلامة العُضد والعلّامتين الجليلين سعد الدين التفتازاني، والسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، فهم الذين تباروا في حلبة هذا الفن، وأكثروا من الجدل والنقاش في مسائله، وشحنوا بذلك كتبهم في البلاغة، كـ«شرح المطول على التلخيص» للسعد، و«شرح الأطول» لعصام الدين الإسفراييني على «التلخيص» أيضاً، وشرح السيد علي القسم الثالث من «مفتاح العلوم» للسكاكي.

هذه كلمة صغيرة في نشأة علم الوضع.

\* أما ووضعه: فلم أهتد إلى معرفته بعد أن رجعت إلى مظانّ العثور على واضع هذا العلم، وهي: كتاب «أبجد العلوم» للطاشقندي البخاري، و«مفتاح السعادة» لطاشكبري زاده، و«مبادئ العلوم» لكثير من المؤلفين، و«كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون»، و«نشأة العلوم العربية» للأستاذ أحمد أمين، وغيرها من دوائر المعارف المختلفة، فكانت نتيجة البحث ما ذكرت.

غير أنني وجدت العلماء يكادون يُجمعون على أن أول من ألف في هذا العلم هو العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي<sup>(١)</sup> فقد وضع فيه رسالته

(١) بكسر الهمزة والجيم، من علماء القرن الثامن الهجري، توفي سنة ٧٥٦هـ.

المشهوره، وضمّنها تحقيقَ القول في وضع الضمائر والإشارات والموصولات والحروف، ولا يبعد أنه - رحمه الله - أطلق «علم الوضع» على المباحث التي جمعها في رسالته، واشتهر هذا الإطلاق من بعده.

ولكن هذا لا يفيد أنه واضع العلم؛ لأن التأليف في الفن غير تقعيد قواعده ووضع الاسم لهذه القواعد.

وبعد، فليس هذا البحث - في نظري - بالذي يستحق تلك العناية، لكن النفس مولعة بحب استجلاء الغامض والوقوف على المجهول، مهما كلفها البحث من مشقة وعناء.

يضاف إلى هذا أن علم الوضع في منهاج كلية اللغة العربية منظوم مع النحو والصرف في سمط واحد، فهو في الدرجة الأولى من علوم اللغة العربية.

## أشهر المؤلفات في الوضع

- (١) عنقود الزواهر، للعلامة علاء الدين علي بن محمد القوشي، من علماء القرن التاسع الهجري، ألفه للسلطان مراد خان، وقد شرحه الفاضل المدقق المولى عبد الرحيم، من علماء القرن العاشر الهجري بأمر السلطان سليم خان.
- (٢) عقد اللآلئ وشرحه، كلاهما للشيخ عبد الملك الفتني المكي المدني.
- (٣) رسالة الوضع، للعلامة شمس الدين شيخ الإسلام الشيخ محمد الإنبائي شيخ الجامع الأزهر سابقاً (توفي سنة ١٣١٣هـ).
- (٤) خلاصة علم الوضع، للمفضل العلامة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ يوسف الدجوي عضو جماعة كبار العلماء.
- (٥) الرسالة العضدية، وقد شرحها كثير من العلماء، وطرز حواشيها نخبة من الجهابذة الفضلاء، وأشهر شروحا وحواشيها ما يأتي:
- «أ» شرح أبي الليث السمرقندي من علماء القرن التاسع الهجري.
- وأشهر حواشيه: حاشية العلامة الدسوقي، وحاشية الشيخ الحفني، وحاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ) أو سنة (٨٢٠هـ)، وهي حاشية مختصرة جداً ولكنها دقيقة، ثم الحاشية الجديدة للقوشي صاحب «عنقود الزواهر» المار ذكره.
- «ب» شرح عصام الدين الإسفراييني، وأشهر حواشيه: حاشية الشيرانسي، وحاشية الكردي، وحاشية الكفوي.
- وجُلُّ شروح الرسالة وحواشيها بحوث علمية متنوعة، والذي فيها من علم الوضع هو الوضع الشخصي للأمر الأربعة التي سبق بيانها.

## واضع الألفاظ

### تمهيد:

إذا قلنا: لفظ «إنسان» موضوع لمفهوم الحيوان الناطق، و «مِن» موضوعة للابتداء الخاص، و «محمد» موضوع للذات المعينة، تضمن هذا القول أربعة أمور:

الأول: الواضع، وهو الذي جعل اللفظ دليلاً على المعنى.

الثاني: الوضع، وهو فعل الواضع، أعنى جعل اللفظ دالاً على المعنى.

الثالث: اللفظ الذي وقع عليه هذا الجعل، وهو لفظ «إنسان» وما معه.

الرابع: المعنى المدلول عليه بهذا اللفظ، وهو المفهوم الكلي لـ «إنسان»، والابتداء الجزئي في «مِن»، والذات المشخصة في «محمد».

والذي يعيننا الآن من هذه الأمور هو الأمر الأول، والكلام فيه ينتظم

أمرين:

الأول: تعيين الواضع للغة.

الثاني: كيفية الوضع للألفاظ، وهي نشأة اللغة.

\* أما تعيين الواضع: فقد اضطربت فيه كلمة العلماء قديماً، وتشعبت

مذاهبهم، وأقام كل فريق الأدلة على إثبات مذهبه، وأفاض في الرد على مخالفيه،

فطال الجدل، واحتدم النزاع، وتعارضت الأدلة، حتى مال بعضهم إلى التوقف

في هذا الشأن وعدم القطع فيه برأي، واشتط بعضهم فذهب إلى القول بأن لا

واضع للغة، وأن دلالة الألفاظ على معانيها ذاتية!

لذلك أجتزئ هنا بذكر المذاهب بغير أدلة ولا ردود؛ اجتناباً للخوض في كلام ليس له نتيجة إلا تضييع الزمن، وكدّ الذهن وبلبلة البال، وإليك أشهر المذاهب:

**الأول:** أن واضع اللغة هو الله تعالى، على ما سيذكر بعد في كيفية نشأتها، وهو مذهب إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، وقد أيدته أكثر العلماء.

**الثاني:** أن الواضع البشر، وهم بنو آدم، واحداً أو جماعة، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي رئيس المعتزلة.

والأول يسمى مذهب التوقيف، والثاني يدعى مذهب الاصطلاح.

**الثالث:** أن الواضع للقدر الذي وقع به التنبيه إلى الاصطلاح هو الله تعالى، والواضع للباقي محتمل للأمرين، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني.

**الرابع:** أن كل ما ذكر من المذاهب ممكن عقلاً، وليس شيء من أدلتها مفيداً للقطع، فوجب التوقف، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني.

وذهب عبّاد بن سليمان الصّيمري إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها دون معانٍ أُخر لذات الألفاظ، بوجود مناسبة بين اللفظ ومعناه، ولا حاجة إلى الواضع!!

وهو مذهب بيّن البطلان؛ لأنه إن أراد أن بين بعض الألفاظ وبين معانيها مناسبة، بحيث يفهم المعنى من اللفظ بمجرد سماعه - كما في الغليان والطيّران المفيدين للحركات المخصوصة، وكما في الفصم بالفاء، والقصم بالقاف، الأول لا يفيد إبانة المفصوم لرخاوة الفاء، والثاني يفيد إبانة ما وقع عليه لشدة القاف - أقول: إن أراد هذا فمسلم، ولكنه لا يعم جميع الكلمات اللغوية، بل إن أكثرها يدل على معناه بغير مناسبة، وبداهة هذا لا تخفى.



وإن أراد أن كل لفظ يدل بذاته على معناه ولو بغير مناسبة: لزم فهم المعنى من اللفظ بالنسبة إلى غير العالم بوضعه؛ لأن ما بالذات لا يتخلف، وأن يفهم العربي لغة العجمي والعكس بدون تعلم! وذلك كله ظاهر الخلل؛ للقطع بأننا نقرأ ونسمع كثيرًا من المفردات العربية والتركية والإيرانية وغيرها، ولا نفهم معناها إلا بالرجوع إلى متن اللغة، أو النقل عن أهل اللغة.

على أن اللفظ الواحد قد يوضع للضدين، كـ«جَلَلٌ» للخطير والحقير، و«القرء»<sup>(١)</sup> للحيض والطهر، و«الجَوْنُ» للأبيض والأسود، فلو دلت الألفاظ بذواتها على معانيها لزم اجتماع الضدين، وهو محال.

\* وأما كيفية الوضع: وهي التي يسمونها في تاريخ الأدب «نشأة اللغة» فهي -على المذهب الأول- توقيف الله تعالى عباده على الألفاظ ومعانيها بإحدى طرق ثلاثة، وهي:

(١) التعليم بطريق الوحي إلى نبي أو جماعة من الأنبياء.

(٢) أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة من الناس بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى.

(٣) أو بخلق الأصوات والحروف في جماد وإسماعها الناس واحدًا أو جماعة.

ومرجع الكل إلى حصول العلم الضروري بأن اللفظ معين لمعناه؛ لأن الكلام في وضع الألفاظ ابتداء، فيلزم أن يكون عند الرسول علم ضروري بما ذكر، كما يلزم أن يوجد ذلك عند الناس حال سماعهم الأصوات والحروف من الجمادات مشيرة إلى المدلولات، وإلا لم يحصل القطع بأن اللفظ موضوع لمعناه.

(١) هو بفتح القاف، وسمع فيه ضمها، ولكنه قليل في اللغة.

فبان بهذا أن مرجع الثلاثة إلى العلم الضروري، وإنما تنوعت بالخصوصيات: ففي الطريق الأول تعلق العلم بوضع ما أوحى من القول الخفي لمعناه بواسطة الوحي، وفي الثاني تعلق بوضع جميع الألفاظ لمعانيها لكن لا بواسطة وحي ولا إسماع، وفي الثالث تعلق بها ذكر بواسطة الإسماع.

وعلى المذهب الثاني، انبعت الداعية الإنسانية إلى التعبير بالألفاظ عما يجول في النفس من المعاني، ثم الاصطلاح على وضع اللفظ للمعنى بطريق الإشارة إليه، وتكرار ذلك مرة بعد أخرى، فيحصل العلم بوضع اللفظ للمعنى، كما في الأطفال يتعلمون اللغات بترديد الألفاظ مع قرينة الإشارة باليد أو غيرها.

وكثير من الباحثين في نشأة اللغة يميلون إلى الأخذ بهذا الرأي، ونقل ابن جنبي في «الخصائص» عن بعض العلماء أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الرياح، وحنين الرعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطيبي، ونحو ذلك، ثم وُلِّدت اللغات من ذلك فيما بعد، قال ابن جنبي -وهو من المعتزلة-: وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.

واعلم أن ليس من موضوع الخلاف وضع الأعلام الشخصية، ولا ترتيب نظم القرآن الكريم، فإن الأول من وضع البشر البتة، والثاني ترتيب الله تعالى قطعاً. قاله الفتني في «شرح عقد اللآلئ».

إلى هنا أكتفى بهذا القدر في مقدمة العلم، وعلى الله إتمام المقاصد.

## أقسام الوضع

مدخل:

قد سلف القول في شرح الوضع اصطلاحاً، ثم هو بحسب ذاته شيء واحد لا تعدد فيه، ولكنه ينقسم باعتبارات شتى إلى عدة أقسام.

فهو باعتبار الواضع ثلاثة أقسام كما سبق.

وباعتبار اللفظ الموضوع قسمان:

(١) شخصي.

(٢) ونوعي.

وكل منهما باعتبار المعنى الموضوع له ثلاثة أقسام:

(١) وضع خاص لموضوع له خاص.

(٢) وعام لعام.

(٣) وعام لخاص.

والنوعي باعتبار دلالة على المعنى قسمان:

(١) تحقيقي.

(٢) وتأويلي.

وهذه الأقسام هي مقاصد هذا الفن، ومنها تؤخذ قواعده.

فدونك بيان الاصطلاحات العلمية لهذه الأقسام قبل الكلام عليها.

المصطلح الوضعي	شرح معناه
الوضع الشخصي	الشخصي نسبة إلى الشخص بمعنى الذات، والمراد هنا ذات اللفظ، فمعنى التركيب: وضع اللفظ عينه.
الوضع النوعي	النسبة فيه إلى النوع، والمراد به هنا: ما دل على كلي اتفقت أفراده في الهيئة أو التركيب. فمعنى «وضع نوعي»: منسوب إلى نوع اللفظ لا إلى شخصه وذاته. نحو: كل ما كان على وزن «فاعل» فهو موضوع لكذا، فيشمل نحو: فاتح وناظر وعالم.
الموضوع	هو اللفظ الدال على المعنى، كالأعلام والنكرات.
الموضوع له	هو مدلول اللفظ، أو معناه، أو مفهومه.
آلة الوضع	هي ما يتعقله الواضع ويلاحظه حين وضع اللفظ للمعنى، وهذا الأمر المتعقل هو الواسطة في استحضار المعنى، وبدونه يستحيل الوضع، ولذا يسمونه آلة الاستحضار أيضاً، فإن كان ما يتعقله الواضع أمراً مشخصاً مخصوصاً - كذات بكر وحسين - فآلة الوضع خاصة، وإن كان ما يتعقله أمراً كلياً عاماً - كأفراد: إنسان ورجل وامرأة - فآلة الوضع عامة.
الوضع العام	والوضع العام: ما كان الأمر للمتعلق فيه كلياً عاماً كما سبق بيانه، وإن شئت قلت: ما كانت آلة الوضع فيه كلية.
عموم الوضع	وعموم الوضع هو عموم أدواته، وإن شئت قلت: عموم الأمر الملاحظ فيه حين الوضع.
الموضوع له العام	هو المعنى الكلي الملاحظ من حيث كليته، كأفراد «إنسان»، وعموم الموضوع له واضح، وهو كون أفراده كثيرة.
الوضع الخاص	ما كان المعنى المتعلق فيه حين الوضع مشخصاً كما سبق، وإن شئت قلت: ما كانت آلة استحضار المعنى فيه خاصة.

المصطلح الوضعي	شرح معناه
وخصوص الوضع	هو خصوص أدواته، أو تشخص الموضوع له.
الموضوع له الخاص	هو المعنى المعين عند الواضع، بمشخصات أو قرائن تميزه عما سواه، مثل ذات علي وهند باتفاق، ومدلول «ذا والذي» على رأي المحققين، وسيأتي التفصيل، وخصوص الموضوع له يعرف مما ذكر.
الوضع التحقيقي	نسبة إلى التحقيق أي اليقين، وهو الذي يدل اللفظ بواسطته لا غير على معناه الموضوع له ابتداءً، وهو وضع الحقائق، وإذا أطلق الوضع فهو المراد.
الوضع التأويلي	نسبة إلى التأويل، وهو - كما في «القاموس» - التفسير، يقال: أوله تأويلاً: فسرته، وهو قسيم للتحقيقي، فهو ما لا يدل اللفظ بواسطته استقلالاً على معناه، بل لا بد معه من ملاحظة علاقة وقرينة، كـ «بحر» للعالم، و«غيث» للنبات، في قولك: رأيت اليوم بحراً في حجرة التدريس، ورعت المواشي الغيث، فكل من لفظ «بحر» و«الغيث» وضع للدلالة على العالم والنبات، على ضرب من التأويل والتفسير، فالبحر هنا مؤول بعالم، والغيث مؤول بالنبات على سبيل الادعاء، لا على سبيل الحقيقة، إذ أن معناهما بحسب الوضع الحقيقي: متسع عظيم من الماء، والماء المنزل من السماء. فقد بان لك أنهما موضوعان للمعنى الأول بالتحقيق، وللمعنى الثاني بالتأويل. لذلك سمي الوضع فيهما وفي نظائرها تأويلاً.

## أقسام الوضع باعتبار اللفظ

ينقسم الوضع باعتبار اللفظ الموضوع إلى قسمين:

(١) شخصي.

(٢) ونوعي.

\* فالوضع الشخصي: ما كان لفظه ملحوظاً عند الواضع بعينه وشخصه، مثل: «أحمد، وأبي بكر، وعمر»، ونحو: «غزة، ومصر، ودمشق»، ونحو: «إنسان، ورجل، وحيوان، وفرس، وأسد، وطير، وأرز، وسمك»، ونحو: «حلم، وإلقاء، وكلام».

فهذه الكلمات قد عيّن الواضع كلاً منها بخصوصه للدلالة على معناه الخاص كما في الأعلام، أو العام كما في النكرات والمصادر. ومن هذا تعلم أنه لا تلازم بين شخصية الوضع وتشخص المعنى، فقد يكون الوضع شخصياً، ومعناه إما مشخص خاص كمدلول العلم الشخصي، وإما عام كمدلول النكرات والمصادر، وهذا واضح جداً.

ومن قبيل هذا الوضع ما يأتي: وضع الأعلام شخصية وجنسية، والضمائر، وأسماء الإشارات، والموصولات، والحروف، والنكرات، والمصادر، وأسماء الأفعال، والظروف، وأسماء الشروط، والاستفهام.

وعلى الجملة: كل ما دل على معناه بجوهره ومادته بدون ملاحظة الهيئة في الدلالة.

ونستطيع بعد هذا الإيضاح أن نستنتج القاعدة الآتية:

«كل لفظ لاحظته الواضع بشخصه عند الوضع، ولم يكن لهيئته دخل في الدلالة على معناه: فوضعه شخصي».

\* والوضع النوعي: ما كان لفظه الموضوع ملحوظا للواضع، لكن لا بشخصه بل بواسطة اندراجه مع غيره من الألفاظ تحت أمر عام يشمله وغيره. ومن هذا القبيل: وضع المشتقات، والأفعال، والمركبات، وصيغ المثني والمجموع، والمصغر والمنسوب، وكل ما كانت دلالاته على معناه بواسطة هيئته العارضة للمادة.

ومن أمثله في المشتق أن يتصور الواضع مطلق ذاتٍ موصوفة بصفة ثم يقول: وضعت كل ما كان على وزن «فاعل» للدلالة على أي ذاتٍ اتصفت بصفة على جهة صدورها منها أو قيامها بها، فيدخل في هذا نحو: ناصر وجالس وساعٍ ونائم وخائف وهائب.

وكل ما جاء على وزن «مفعول» للدلالة على كل ذاتٍ اتصفت بصفة على جهة وقوعها على الذات، فيدخل في ذلك نحو: مفهوم ومأكول ومَقْضِيّ. وكل ما كان على زِنَةِ «فَعِيل» بمعنى فاعل للدلالة على كل ذاتٍ ثبت لها الوصف على جهة الدوام والاستمرار، فيدخل في ذلك نحو: كريم وشريف وفصيح وبليغ وظريف ونحيف.

وكل ما كان على زنة «أفعل» غير دال على لون أو عيب أو حلية للدلالة على كل ذاتٍ ثبت لها الوصف، وهو الفضل والزيادة على غيرها ممن اشترك معها في أصل الصفة، فيدخل فيه نحو: أكمل وأعلم وأعلى وأغنى.

ويدخل في هذا الوضع وضع جميع ألفاظ المجازات والكنيات على ما

سيجيء.

ثم إذا تأملنا ما قلناه شرحاً لمعنى الوضع النوعي، أمكننا أن نستنتج القاعدة

التالية:

«كل لفظ لاحظه الواضع مع ما يمثله بواسطة أمر عام، وكان لهيئته مدخل

في الدلالة على معناه: فوضعه نوعي».



## نموذج

مِيز الأوضاع الشخصية من النوعية فيما يأتي، ووجّه ما تقول:

«بسم الله الرحمن الرحيم»: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۗ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۗ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾.

الإجابة:

اللفظ	نوع الوضع	التوجيه
الباء	شخصي	بناءً على أن الباء مستعملة في معناها الحقيقي وهو الإلصاق، وذلك لأن الواضع لاحظ لفظ «ب» بخصوصها للمعنى المقصود، وهو هنا جزئي من جزئيات مطلق الإلصاق.
اسم	شخصي	لتعيينه بذاته لمعناه.
الله	شخصي	لتعيينه بذاته لمعناه.
بسم الله	نوعي	لأن وضعه في ضمن قاعدة كلية، بأن يقول الواضع: وضعت كل مضاف ومضاف إليه لكل جزئي من جزئيات مطلق تقييد الأول بالثاني.
الرحمن الرحيم	نوعي تأويلي	أما كونه نوعياً؛ فلوضع كل منهما في ضمن قاعدة كلية، هي قول الواضع: وضعت كل ما كان على زنة «فعالان» أو «فعليل» للدلالة على ذاتٍ وصفت بمعنى مبدأ الاشتقاق، وهو هنا لازم الرحمة، أي: التفضل والإحسان. وأما كونه تأويلياً؛ فلدلالته على معناه بواسطة العلاقة بين المعنى الابتدائي - وهو رقة القلب - والمعنى الثانوي - وهو الإحسان - وهي المسببية؛ فإن الإحسان مسبب عن المعنى الحقيقي بالنسبة إلى المخلوقين، ووجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له ابتداءً، وهي استحالة ذلك على الله تعالى.

اللفظ	نوع الوضع	التوجيه
إذا	شخصي	لكون اللفظ موضوعا بذاته للزمان المستقبل.
جاء	نوعي تحقيقي	أما كونه نوعيا؛ فلوضعه بقاعدة كلية، بأن يقول الواضع: وضعت كل ما كان على وزن «فَعَلَ» باعتباره مادته وهيئته للدلالة على مطلق حدث في زمن مضى منسوب إلى فاعلٍ ما. وأما كونه تحقيقيا؛ فلأنه مستعمل فيما وضع له، لأن «جاء» بمعنى أتى، وهو يستعمل في الأشخاص والمعاني، فيقال: جاء محمد، وجاء الخير.
نصر الله	نوعي تحقيقي	أما كونه نوعيا؛ فلما سبق في «بسم الله». وأما كونه تحقيقيا؛ فلعدم احتياجه في إفادة معناه إلى علاقة وقرينة.
والفتح	شخصي	بالنسبة إلى الواو و«أل» ولفظ «فتح»؛ لتعيين الواضع ألفاظها بشخصها لمعانيها المفردة.
الفتح	نوعي تحقيقي	أما كونه نوعيا؛ فلدخوله في الوضع ضمن قاعدة كلية، وهي: وضع كل محليٍّ بـ«أل» للدلالة على كل جزئيٍّ من جزئيات مطلق مدلولها، وهو هنا العهد، والمعهود فتح مكة، والمطلق العام هو الكلي الملاحظ بين متخاطبين.
ورأيت الناس	نوعي تحقيقي	بالنسبة إلى التركيب؛ لدخوله ضمن قاعدة عامة وهي قول الواضع: وضعت كل مسند ومسند إليه لإفادة ثبوت الأول للثاني.
	وشخصي	بالنسبة إلى الواو وضمير المخاطب ومدخول «أل» -كُلٌّ على انفراد-؛ لأنها معينة بذواتها لمعانيها.
رأى - الناس	نوعي تحقيقي	التوجيه كما مر في «جاء» و«الفتح».
يدخلون	نوعي تحقيقي	بالنسبة إلى التركيب، وتوجيهه كما سبق في الجملة قبله.
	وشخصي	بالنسبة إلى واو الضمير الدال على العقلاء الغائبين.
في دين الله	شخصي	بالنسبة إلى لفظ «دين» ولفظ الجلالة -كُلٌّ على انفراد-؛ لأن الواضع عينها بإزاء معانيها.
	ونوعي	بالنسبة إلى التركيب الإضافي، كما سبق في «بسم الله». وبالنسبة إلى لفظ «في»؛ لأنها مستعارة للظرفية المعنوية.

اللفظ	نوع الوضع	التوجيه
أفواجًا	نوعي تحقيقي	أما كونه نوعيًا؛ فلدخوله ضمن قاعدة كلية، وهي قول الواضع: وضعت كل جمع تغير مفرده إلى جمع تكسير من الجموع المعروفة للدلالة على كل جزئي من جزئيات مطلق الجمع على سبيل البدل، وهذا الجزئي هو «أكثر من اثنين» من مسمى مفرده.
فسبح	نوعي تحقيقي	أما نوعيته؛ فلدخوله في الوضع ضمن قاعدة كلية، وهي أن يقول الواضع: وضعت كل ما دل على الطلب بصيغته لمطلق تحصيل المطلوب في المستقبل. وأما كونه تحقيقيًا؛ فلعدم احتياجه إلى العلاقة والقرينة.
بحمد ربك	شخصي	بالنسبة إلى مفرداته الأربعة؛ لأن الواضع عيّن كلاً منها بذاته للدلالة على المعنى المراد.
	ونوعي تحقيقي	بالنسبة إلى التركيب الإضافي، والتوجيه كما سلف في «بسم الله».
واستغفره	نوعي تحقيقي	بالنسبة إلى جملة التركيب الإسنادي، والتوجيه كما سلف في «فسبح».
	وشخصي	بالنسبة إلى الواو والضمير؛ لوضع كل منهما بذاته لمعناه.
إنه كان توابا	نوعي تحقيقي	بالنسبة إلى التركيب كله، والتوجيه كما في جملة «فسبح».
	وشخصي	بالنسبة إلى «إنَّ» والضمير؛ لتعيين كل منهما بذاته لمعناه.
توابا	نوعي تحقيقي	أما كونه نوعيًا؛ فلأنه معين بقاعدة كلية، وهي: كل ما كان على وزن «فَعَّال» محوّلًا عن فاعل موضوع لذاتٍ وصفة متكررة. وأما كونه تحقيقيًا؛ فلعدم احتياجه إلى شيء آخر غير الوضع الأول؛ لأن «تاب الله على فلان» أي: قبل توبته وغفر له حقيقةً، وكذا «تاب العبد من ذنبه»: أفلح عنه.

## تطبيق

(١) بين الموضوعات الشخصية والنوعية في الكلمات الآتية مع التوجيه:

عَدْل. عادل. مستقيم. كثير الرماد (كريم). كثيب. مرآة. سعيد (علماً  
وصفة). يسود الجواد. اعتدل الرمح. ركب الأسد للقتال.

(٢) عيّن الوضع الشخصي والنوعي فيما يلي:

إن الجبان حتفه من فوقه.

إن المُنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهرًا أبقى.

إذا جاء موسى وألقى العصا	فقد بطل السحر والساحرُ
وإنَّ صخرًا لتأتّم الهداة بهِ	كأنه علمٌ في رأسه نارُ
وإنَّ صخرًا لمولانا وسيدنا	وإنَّ صخرًا إذا نشتو لنحارُ

## أقسام الوضع باعتبار المعنى الموضوع له أو آله

اعلم أنه لا بد للواضع حين الوضع من ملاحظة أمرين:

الأول: اللفظ الدال على المعنى، وقد تقدم لكيفية ملاحظته طريقتان: أحدهما خاص، والثاني عام.

الثاني: المعنى الموضوع له، وهو المحور الذي يدور عليه هذا التقسيم، ولكيفية ملاحظته ثلاث طرائق، وبوساطتها ينقسم الوضع شخصياً كان أو نوعياً إلى ثلاثة أقسام:

الطريقة الأولى: أن يلاحظ الواضع معنى معيناً في الخارج، كذات «علي» الموجودة الآن، أو معيناً في الذهن والخارج، كذات محمد الذي سيولد، ويضع له اللفظ.

ومن هذه الملاحظة ينشأ القسم الأول، ويسمى: «الوضع الخاص لموضوع له خاص».

ومثاله في الشخصي: وضع «محمد» ونحوه للذات، أما خصوص الوضع؛ فلخصوص آلة استحضار المعنى، وأما خصوص الموضوع له؛ فلتعيينه عند الواضع.

ومثاله في النوعي: وضع أعلام أجناس الصيغ الصرفية لكل جزئي من جزئيات مطلق الهيئة على التوزيع، نحو أن يقول الواضع:

- وضعت كل ما تتركب من أحرف «ف ع ل» بفتح الفاء وتحرك العين بالحركات الثلاثة للدلالة على خصوص الصيغة الماضوية، فيدخل فيه نحو: «كُتِبَ وَعَلِمَ وَكُرِّمَ».

- ووضعت كل ما تركيب من حروف «ح س ن» على أي هيئة كانت لهذا الشخص المعين.

- ووضعت كل ما كان بوزن «يفعل» محرك العين بالحركات الثلاث، أو «يُفَعِّل» بضم الأول وكسر الثالث، أو «يَسْتَفْعِل» بفتح الأول وكسر ما قبل الآخر ونحوها للدلالة على الصيغة المضارعية، فيدخل فيه نحو: «يكتب ويعلم ويكرم، ويُخرج ويستخرج».

وقس الصيغة الأمرية على ذلك.

فالوضع فيما ذكر نوعي؛ لأن اللفظ الموضوع ملاحظ في ضمن قاعدة كلية، وخاص؛ لخصوص المعنى الملاحظ، وهو الصيغة المستحضرة في الذهن، المركبة من أحرف «ف ع ل» و «ح س ن»، والموضوع له خاص؛ لأنه جزئي معين من جزئيات مطلق الصيغة - أي: الهيئة في وضع الأوزان-، ولأنه الذات المشخصة في وضع أعلام الأشخاص.

وجعل بعضهم تحقق النوعي في أعلام الأشخاص من تعسف الوضعيين، وهو الحق! فيكون النوعي الخاص لموضوع له خاص متحققا في الأعلام الجنسية للصبغ بدون تعسف، فاعرف ذلك.

الطريقة الثانية: أن يلاحظ معنى كليا - كمدلول «حيوان»- بواسطة أمر عام، وهو مطلق الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة المتفكر بالقوة، ثم يضع اللفظ لهذا المعنى.

وهو القسم الثاني، ويسمى: «الوضع العام لموضوع له عام».

مثاله في الشخصي: وضع النكرات وأسماء الأجناس ك«رجل» لمطلق الفرد البالغ من بني آدم، و«أسد» لمطلق الحيوان المفترس، و«ضرب» لمطلق الإيلام.

ومثاله في النوعي: وضع المشتق والفعل باعتبار المادة بشرط الهيئة، أو العكس، على ما ستعرفه في قسم التطبيق.

أما شخصية الوضع فواضحة مما مر، وأما عمومته فلا أحد سببين:

أحدهما: عموم المعنى الموضوع له، فمتى كان المعنى عاما كان الوضع عاما لا محالة، لاستحالة تصور المعنى العام بالطريق الخاص، كما سيجيء. ثانيهما: كون آلة استحضار المعنى عامة، وهذا واضح.

**الطريقة الثالثة:** أن يلاحظ جزئيات كثيرة معينة، كأفراد المشار إليه المعين بالإشارة الحسية، بواسطة أمر كلي عام، وهو مطلق مفرد مذكر مشار إليه إشارة حسية، ثم يضع اللفظ لكل جزئي معين من تلك الجزئيات على سبيل البديل.

وهو القسم الثالث، ويسمى: «الوضع العام لموضوع له خاص».

مثاله في الشخصي: وضع «ذا» وأخواتها لكل جزئي من جزئيات المشار إليه، على ما توضّح قبل هذا.

ومثاله في النوعي: وضع المشتق والفعل باعتبار الهيئة بشرط المادة، على ما سيجيء لك في التطبيق.

وتوجيه الشخصية والنوعية واضح مما سلف مرارًا.

أما كون الوضع عاما هنا؛ فلسبب واحد، وهو عموم آلة استحضار المعنى الموضوع له، ولا يتأتى هنا التوجيه الأول من توجيهي عموم الوضع في القسم الثاني، كما يظهر هذا بأدنى تأمل.

وأما كونه لخاص؛ فلخصوص كل جزئي من جزئيات المطلق العام، وهو المفرد المذكر المشار إليه كما سبق قريبا.

وهذا القسم لا يثبت المتقدمون من علماء ما قبل المائة السابعة الهجرية -ووافقهم العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٣هـ)- بل يجعلون موضوعاته من القسم الثاني، وهو الوضع العام لموضوع له عام، فيعتبرون الأمر العام الذي استحضرت به الأفراد موضوعاً له، وهو: مطلق مفرد مذكر مشار إليه إشارة حسية في اسم الإشارة مثلاً.

غاية الأمر: أن الواضع شرط أن يستعمل لفظ «ذا» مثلاً في جزئي خاص ك: هذا الكتاب.

وإنما أثبت المتأخرون ومعهم المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦هـ).

وسياتي شرح المذهبين وبيان الأدلة والردود من الجانبين في قسم التطبيق إن شاء الله.



## نتائج

- (١) اللفظ في وضع الخاص للخاص والعام للخاص موضوعٌ للجزئي المعين، والفرق بينهما حينئذ أن المعين في الأول شيء واحد، وفي الثاني متعدد.
- (٢) اللفظ في وضع العام للعام ووضع العام للخاص يدل وضماً على متعدد، والفرق بينهما أن المتعدد في الأول فرد مبهم شائع بين الأفراد، فالتعدد فيه باعتبار شيوعه شيوعاً بديلاً، وفي الثاني جزئيات معينة بالقرائن، كالخطاب في الضمير، والإشارة في أسماء الإشارات.
- (٣) اللفظ في وضع العام للخاص موضوع للجزئيات المعينة بوضع واحد، وصالح لكل جزئي منها على سبيل البدل، والتمييز بينها حينئذ بالقرينة، كالإشارة في «ذا» مثلاً، والفرق بين هذا وبين المشترك اللفظي - كـ«عين» للباصرة وللذهب وللذات - تعدد الوضع في الثاني دون الأول.
- (٤) لا فرق بين وضع العام للعام كـ«رجل»، ووضع العام للخاص كـ«الذي» في أن كلا من اللفظين مستعمل في الجزئيات، نحو: هذا الذي نال جائزة الملك، وعلي رجل شجاع، وإنما الفرق بينهما من جهة الوضع، فإن الجزئيات في الأول ليست موضوعاً له، بل تعتبر أفراداً يتحقق فيها المعنى الموضوع له، وهو المفهوم الكلي، فهي ماصدقات للموضوع له، وفي الثاني هي المعنى الموضوع له، وقد استعمل فيها على سبيل البدل.

### تطبيق

(١) بيّن من أي أقسام الوضع السابقة وضِعُ الكلمات الآتية، مع تصوير الوضع والتوجيه:

مكة. قرية. ذكرى. قريش. عظيم. هادٍ. مستمع. تلك. محمود (علما وصفة).

(٢) افرق بين الوضع والاستعمال في الكلمات التالية، ووجّه ما تقول:

ماء. ذئب. هذه. هؤلاء. اللائي. صائم. ماء الورد. مِبراة. كُوز.

## تنبيهات

**الأول:** مقتضى وصف الوضع والموضوع له بالخصوص والعموم أن تكون الأقسام العقلية هنا أربعة، لكن العلماء حكموا باستحالة القسم الرابع، وهو الوضع الخاص لموضوع له عام؛ لأن الوضع الخاص يكون بملاحظة الموضوع له الخاص، وإذا لوحظ المعنى خاصاً امتنع أن يكون عاماً؛ للتنافي بين الوصفين، وهذا بيّن.

**الثاني:** ظاهر تعليلهم هنا عموم الوضع وخصوصه بما ذكر أن واضع اللغة هو البشر، آدم عليه السلام وبنوه.

**الثالث:** تشخص الموضوع له يكون بملاحظة الواضع لصفات الذات حال الوضع، كالبياض والسواد والطول والقصر ونحوها، وتبدل هذه الأوصاف في المستقبل لا يغيّر وضع اللفظ لمعناه، اعتماداً على نقل العَلَمَ لمسماه بالتواتر، أو لأن المراد بالمشخصات: ما يلازم الذات في كل أطوارها من الصفات المميزة لها عما سواها.

هذا، والتشخص في مسمى لفظ الجلالة - بناء على الراجع من أنه عَلم شخص - بملاحظة صفاته العلية إجمالاً، وهي وإن كانت أوصافاً كلية بحسب الوضع إلا أنها انحصرت في ذاته تعالى، وهذا كافٍ في تحقق الوضع.

## خلاصة

مما يُبَيَّن هنا تُسْتَنْبَطُ التعريفات الآتية، وليس يصعب عليك بعد ذلك أخذ القواعد:

(١) الوضع الخاص لموضوع له خاص: ما كانت أداة استحضار المعنى فيه خاصة، وبالطبع يكون المعنى المستحضر نفسه خاصا.

ومن هذا القسم: وضع الأعلام الشخصية باتفاق، والجنسية على رأي، وهما من الموضوعات الشخصية.

ومن النوعية وضع أعلام الصيغ كما سبق بيانه.

(٢) الوضع العام لموضوع له عام: ما كانت أداة استحضار المعنى فيه كلية عامة، والمعنى ذاته عاما ذا أفراد غير معينة.

ولك أن تقول: ما كان المعنى الموضوع له فيه عاما، وذلك يستلزم أن تكون آلة الوضع عامة.

ومن هذا القسم:

- وضع أسماء الأجناس والنكرات باتفاق، مصادر كانت أو ذواتا وأعيانا، وهي من الموضوعات الشخصية.

- ثم الأفعال والمشتقات والمركبات الإسنادية والإضافية على الراجح في هذه الأنواع الأربعة، وهي من الموضوعات النوعية.

- ثم المجازات والكنيات.

(٣) الوضع العام لموضوع له خاص: ما كانت آلة الاستحضار فيه عامة، والمعنى المستحضر فيه جزئيات معينة عند الوضع، وهذه الجزئيات -نظرًا لكثرتها- لا يمكن الوضع أن يستحضرها جزئية جزئية، فلاحظها بقانون عام، ووضع اللفظ لكل جزئي منها على سبيل البدل.

ومن هذا القسم:

- وضع الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والحروف، وهي من الموضوعات الشخصية.

- ثم الأفعال وما ذكر معها على رأي.

- والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمحلى بـ«أل» على ما ذهب إليه المتأخرون، وهو الراجح.

وهذا الإجمال سيفصل في تطبيق أقسام الجزئي الآتية إن شاء الله.

### أقسام الوضع باعتبار دلالاته على المعنى الموضوع له

ينقسم الوضع بهذا الاعتبار إلى:

(١) تحقيقي.

(٢) وتأويلي.

لأن دلالة اللفظ على معناه إما بالوضع لا غير، كدلالة أَلْفَاظ «محمد، وهند، وبحر» على معانيها، وإما بواسطة ضميمة أخرى إليه، كدلالة «لؤلؤ» على الدمع، و«نرجس» على العين، و«ورد» على الخد، و«العُنَّاب» على الشفة، في قول الشاعر: فَأَمَطَرْتُ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتُ وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَّابِ بِالْبَرَدِ وكدلالة «جبان الكلب»، و«مهزول الفصيل» على الكرم في قولك: فلانُ جبان الكلب مهزول الفصيل.

فوضع أَلْفَاظ الطائفة الأولى ونظائرها يسمى بـ «الوضع التحقيقي».

ووضع الطائفة الثانية ونظائرها يسمى بـ «الوضع التأويلي».

وقد سبق لك شرح هذه التسمية في الاصطلاحات الوضعية.

وتستطيع بعد هذا الإيضاح أن تستخلص التعريفين الآتين:

(١) الوضع التحقيقي: ما لا يحتاج لفظه في دلالاته على معناه إلى علاقة

وقرينة.

أو: ما يدل على معناه بنفسه.

وهو وضع جميع الحقائق اللغوية، شخصيةً كانت أو نوعية.

(٢) الوضع التأويلي: ما يحتاج لفظه في دلالته على معناه إلى علاقة وقرينة.

أو: ما يدل اللفظ فيه على المعنى بواسطة.

وهو وضع المجازات والكنائيات.

ونُقل عن بعض العلماء أن المجاز والكناية غير موضوعين، وعلى هذا لا

يكون الوضع إلا تحقيقياً.

والمنقول عنه هو العلامة التفتازاني، وقد أوَّل المحققون كلامه بأن الوضع

المنفي عنهما هو التحقيقي، فلا ينافي ذلك أنهما موضوعان بالوضع التأويلي، وقد

صرح بهذا في بعض كتاباته، وهو الموافق لكلام الجمهور من علماء الوضع.

ثم اعلم أن الوضع إذا أُطلق انصرف إلى التحقيقي؛ لأنه الذي لا خلاف

بين العلماء في ثبوته.

## نتائج

الأولى: الوضع التحقيقي يكون شخصياً: كوضع الأعلام وغيرها مما سبق بيانه، ونوعياً: كوضع المشتقات ونحوها. والوضع التأويلي لا يكون إلا نوعياً؛ لما تقدم من أن المجاز والكناية وضعها نوعي.

الثانية: الوضع النوعي يكون تحقيقياً إذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع له، كـ«قاتل» بمعنى مزهق للروح، وتأويلياً إذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، نحو: «قاتل» بمعنى ضارب ضرباً شديداً. وهذا الحكم يجري في التراكيب الإسنادية نحو: أنبت الله الحب، وسقى الغيث الزرع، ونحو: إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، وأنبت الربيع البقل. الثالثة: الوضع الشخصي لا يكون إلا تحقيقياً.

## تنبيه

تشارك ألفاظ المجازات، والكنائيات، والمشارك اللفظي، والضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والحروف: في احتياج كل منها إلى قرينة للدلالة على المعنى، لكن لا يكون وضعه تأويلياً منها إلا ما كانت قرينته صارفة عن إرادة المعنى الأصلي، وذلك هو المجازات والكنائيات.

أما قرينة المشترك فمعينة لأحد المعاني الوضعية الابتدائية، دافعة لتزاحم هذه المعاني.



وأما قرينة الضمائر وما معها فمعينة للجزئي الصالح له اللفظ وضعا.  
فظهر لك أن قرينة غير المجاز والكناية لم تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي.

### تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله إلى كلي وجزئي

الكلية والجزئية عند علماء المعقول من صفات المعنى حقيقةً، فيقولون: معنى «الإنسان» كلي، أي: صادق على كثيرين متفقي الحقيقة، ومعنى «إبراهيم» جزئي، أي: لا يصدق إلا على الذات المعينة.

لكن لما كانت المعاني لا تفهم إلا من الألفاظ في الغالب، صح أن يوصف اللفظ بأنه كلي أو جزئي تبعاً لمدلوله، على ضرب من التجوز.

#### \* أقسام الكلي:

هي بحسب الاصطلاح المبني على الاستقراء أربعة:

(١) أسماء الأجناس.

(٢) المصادر وأسمائها.

(٣) المشتقات.

(٤) الأفعال.

وبيان ذلك: أن مدلول الكلي:

(١) إما ذات فقط، والمراد بها ما عدا الحدث، وهي «اسم الجنس»، ك: رجل، وأسد، وزمان، ومكان.

(٢) وإما حدث فقط، والمراد به ما قام بغيره ولو كان ثابتاً مستقراً، ك: البياض، والسواد، والحسن، والكرم، وهو «المصدر واسمه»، ك: فهم، وعلم، وفصاحة، وعطاء، وسلام.

(٣) وإما مركب من الذات والحدث، على أن الذات أحد مدلولي اللفظ وضعا، ك: فاهم، ومفهوم، وشريف، وهو «المشتق».

(٤) وإما مركب منهما، على أن الذات مدلول اللفظ التزاما، وهو «الفعل». والمقصود بهذا البيان ضبط أنواع الكلي، لا الحصر العقلي الموجب لتباين الأقسام، فلا يرد أن اسم الجنس شامل للمصدر - كما تقرر في علم البيان - فكيف يصح هنا جعله قسيماً له؟!

### \* أقسام الجزئي:

الأقسام المشهورة خمسة، وهي:

(١) الأعلام شخصية وجنسية.

(٢) الضمائر.

(٣) أسماء الإشارات.

(٤) الأسماء الموصولة.

(٥) الحروف.

والوضع فيها شخصي كما عرفت.

وألحق بها المتأخرون الأقسام الآتية، وهي: المعرف بـ«أل»، والمنادى، والمركبات الإسنادية والإضافية، والمثنى معروفاً بـ«أل» أو مجرداً منها، ومثله في ذلك المجموع والمصغر والمنسوب.

والوضع فيها نوعي.

## تطبيق أقسام الكلي على أقسام الوضع السالفة

### وضع أسماء الأجناس

المراد باسم الجنس هنا ما يشمل النكرة، نحو: أسد وذئب وثعلب، ونحو: رجل وكتاب وفرس، والوضع في هذا القسم شخصي عام لموضوع له عام. ولنذكر لك نوع الوضع وتصويره مع التوجيه في ثلاثة أمثلة؛ لتقيس عليها غيرها:

**المثال الأول:** «كتاب» وُضِعَ لمعناه شخصي عام لموضوع له عام، بأن يلاحظ الواضع مطلق مسائل مدونة في فن واحد أو فنون متعددة ثم يقول: وضعت لفظ «كتاب» للدلالة على كل مؤلف اشتمل على هذه المسائل.

أما كون الوضع شخصياً؛ فلأن اللفظ معين بذاته، وأما كونه عاماً؛ فلعموم الموضوع له، أو لعموم آلة الوضع، وأما عموم الموضوع له؛ فلأنه كلي ذو أفراد كثيرة.

**المثال الثاني:** «ثعلب» وضعه كسابقه، بأن يتصور الواضع ماهية حيوان وحشي جبان عُرف بالمكر والخديعة من حيث صدقها على أفراد كثيرة، ثم يقول: وضعت لفظ «ثعلب» لكل حيوان وحشي جبان مكر خادع، والتوجيه كما سبق في «كتاب».

**المثال الثالث:** «تفاحة» وضع اللفظ كسابقه، وتصويره: بأن يقول الواضع بعد ملاحظة المعنى: وضعت كلمة «تفاحة» لكل فرد غير معين من أفراد الفاكهة المعروفة، والتوجيه كما مر في المثال الأول.

ومن هذا القبيل وضع أسماء الشروط والاستفهام.

### تنبيه

تمحل العلماء للفرق بين اسم الجنس كـ«أسد»، والنكرة كـ«رجل»: بأن لفظ اسم الجنس موضوع للماهية الكلية غير المستحضرة في ذهن الواضع قصداً، باعتبار صدقها على أفراد كثيرة، فمقصود الواضع فيه هو الحقيقة لا الأفراد.

وأن لفظ النكرة موضوع للفرد المبهم الشائع في أفراد الحقيقة التي لم يقصد الواضع تعيينها في ذهنه، وإنما مقصوده الفرد المبهم، وجاء تعيين الحقيقة تبعاً للمقصود، فهو حاصل غير مقصود.

هذا كلامهم، وهو فرق اعتباري بحت<sup>(١)</sup>؛ إذ كما صح هذا يصح العكس، فيقال: إن النكرة موضوعة للماهية باعتبار تحققها في فردٍ ما، واسم الجنس: ما وضع للفرد الشائع بين أفراد الحقيقة، ولا محذور في ذلك!

على أن هذا الفرق من فلسفة الوضع التي لا تحتلها لغة العرب، فاسم الجنس والنكرة بمعنى واحد، غير أن للعلماء اصطلاحات في بيان المراد منها.

فعلماء النحو يذكرون اسم الجنس تارة في مقابلة علم الجنس، ويريدون به ما يرادف النكرة، فيشمل المصدر، ويعرفونه بأنه: ما يقبل «أل» ك: رجل وأسد وذكرى ورُجعى، أو يقع موقع ما يقبلها، كـ«ذي» بمعنى صاحب.

وتارة في مقابلة علم الجنس والنكرة، ويعرفونه ب: ما دل على الماهية الكلية بغض النظر عن تعيينها في ذهن الواضع.

(١) البحث: الصّرف والخالص من كل شيء، قال في القاموس: بَحْتُ - ك: كُرْمٌ - بُحُوتَةٌ: صار بحثاً.

ويكثر هذا الإطلاق إذا أُريد باسم الجنس الماهية التي لم توضع لأفرادها  
أعلامٌ شخصية، ك: أسد ونمر ونحوهما، بخلاف: رجل وإنسان وامرأة وبلد.  
وعلماء البلاغة يريدون من اسم الجنس ما لا يدل على ذات وصفة ملحوظة،  
أي: ما ليس مشتقاً، نحو: رجل وأسد وقيام وعود.

وعلماء الوضع يريدون به ما قابل المصادر والمشتقات، على ما عرفت.  
هذا، وللنكرة إطلاقان: عام، وخاص.

فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة، فتعم اسم الجنس الموضوع للماهية  
وغيره.

وتارة يراد منها ما قابل المعرفة واسم الجنس، فتُخص النكرة بالفرد المنتشر  
ك: رجل، واسم الجنس بالماهية ك: أسد.

### فائدة

اسم الجنس أعم مطلقاً من النكرة، يجتمعان في لفظ «رجل»، وينفرد اسم  
الجنس في المعرف باللام ك«الرجل»، فكل نكرة اسم جنس ولا عكس.  
وسينجلي لك الفرق بين علم الجنس واسمه عند الكلام على تطبيق  
الجزئيات.

## وضع المصادر وأسمائها

**المصدر:** ما دل على الحدث وساوت حروفه حروف فعله ولو تقديرًا، أو زادت عنها، ك: ضَرْب، وقتال، وعدّة، وانطلاق.

**واسم المصدر:** ما ساوى المصدر في الدلالة، ونقصت حروفه عن حروف فعله في اللفظ والتقدير دون تعويض، نحو: عَوْن، وعطاء، وكلام، وسلام.

فإن خلا اللفظ من بعض حروف الفعل لفظًا فقط -نحو: قتال؛ فإن ألف «فاعل» مقدرة، بدليل «قيتال» غير أنها أبدلت ياء- أو خلا لفظًا وتقديرًا مع التعويض عن المحذوف -نحو: عدّة- فمصدر كما سبق.

ووضع المصدر واسمه شخصي عام لموضوع له عام.

وتصويره أن يقول الواضع: وضعت لفظ «نَصْر» مثلاً للدلالة على مطلق الإعانة والمعاضدة.

أما كونه شخصيًا؛ فلتعيين اللفظ بذاته، وأما كونه عامًا؛ فلعموم آلة الاستحضار، أو عموم الموضوع له، وأما كون الموضوع له عامًا؛ فلأنه الماهية الكلية الملاحظة من جهة عمومها.

## وضع المشتقات

المشتق من الأسماء: ما دل على ذات موصوفة بصفة، أي: حدث، فمعناه مركب من الذات والصفة والنسبة الرابطة بينهما.

والمراد بالذات: ما لم يدل على حدث من اسم عين، أو اسم معنى غير مصدر، كالزمان والمكان.

والمراد بالصفة: ما قام بغيره ولو كان ثابتا مستقرا، كالبياض والسواد والحسن والكرم، كما سبقت الإشارة إليه.

ومشتقات الأسماء سبعة؛ لأن الصفة:

(١) إن قامت بالذات على سبيل صدورها منها أو قيامها بها على جهة التجدد والحدوث ف «اسم الفاعل»، نحو: آخذ، ونائم، ومنطلق، ومُخَشَّوْشِن.

(٢) أو على جهة الدوام ف «الصفة المشبهة»، نحو: جميل، وحذر، وطاهر القلب.

(٣) أو على جهة وقوعها على الذات ف «اسم المفعول»، نحو: مأخوذ، ومقضي، ومُكْرَم، ومستعان.

(٤) أو على جهة زيادة الذات في الصفة عن ذات أخرى في تلك الصفة ف «اسم التفضيل»، نحو: أعلى، وعُليا، وأعلم.

(٥-٦) أو على جهة كون الذات زمانا أو مكانا لقيام الصفة ف «اسم الزمان والمكان»، نحو: «موعدك يوم الجمعة»، و«هذا مجتمَع العلماء».



(٧) أو على جهة أن الذات واسطة في تحصيل الصفة فـ «اسم الآلة»، نحو: مبرد، ومخبر، وملعقة.

وكل مشتق له وضعان: وضع باعتبار مادته الدال بسببها على الحدث (الصفة)، وآخر باعتبار هيئته الدال بها على ما عدا الصفة<sup>(١)</sup>.

فوضعه باعتبار مادته بشرط الهيئة نوعيٌّ عام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع: وضعت كل مشتق ليدل على معنى مبدأ اشتقاقه، فـ: آكل، ومأكول، وكريم، وأكرم، ومفتاح تدل على المصادر الآتية، وهي: أكلٌ وكرمٌ وفتحٌ.

ووجه نوعية الوضع يعرف مما سبق، ووجه كون الموضوع له عاما أن مبدأ الاشتقاق ماهيةٌ كلية.

ووضعه باعتبار هيئته بشرط المادة نوعيٌّ عام لعام أيضاً، بأن يقول الواضع: وضعت كل ما كان على وزن «مَفْعَل» كـ: مِعْرَف، أو «مِفْعَال» كـ: منشار، أو «مِفْعَلَةٌ» كـ: مِصْفَاة: للدلالة على مطلق ذات تكون واسطة في تحصيل الفعل، أي: الوصف، وكل ما صيغ على «مَفْعَل» كـ: منظر، أو «مَفْعِل» كـ: مجلس: للدلالة على مطلق زمان أو مكان للوصف.

وقس على هذا بقية المشتقات.

والخلاصة: أن المشتق باعتبار مادته وهيئته وضعه نوعي عام لعام.

هذا رأي جمهور العلماء.

ويرى بعض المتأخرين أن الموضوع له في المشتق باعتبار الهيئة مع ملاحظة المادة خاص، وهو: كل جزئي معين من جزئيات مطلق ذات قام بها الوصف على

(١) مادة الكلمة: حروفها التي تتكون منها، وهيئتها: الحال العارضة لهذه المادة من الحركات المعينة والسكنات والحروف الزائدة.

جهة التجدد أو الدوام أو الوقوع عليها، كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول.

ف: ضارب، وشارب، وفاهم، ونائم، ونحوها ما صدقات للمفهوم الكلي على الأول، وليست موضوعا لها.

وعلى الثاني هي الجزئيات الموضوع لها، وقد استحضرها الواضع بأمر عام كلي، وهو: مطلق ذاتٍ ثبت له الوصف، وهذا المطلق غير موضوع له، وإنما هو آلة للاستحضار.

والراجع الأول؛ لظهور عدم تعلق غرض الواضع بتعيين هذه الجزئيات في المشتق؛ لأنها ستعين قطعاً حال الاستعمال المبني غالباً على الوضع.

هذا، ولا خلاف بينهم في وضع المشتق باعتبار المادة، ولا في نوعية الوضع وعمومه باعتبار الهيئة.

## وضع الأفعال

الفعل كما عرفه النحاة: ما دل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه، فإن كان الزمان ماضيا فهو الفعل الماضي، نحو: عَرَفَ، وإن كان محتملا للحال والاستقبال فهو المضارع، ك: يَعْرِفُ، وإن كان مستقبلا فحسبُ فهو الأمر، نحو: اعْرِفْ.

وهو يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمن بهيئته، والكلام على وضعه بهذين الاعتبارين كالكلام على المشتق من كل وجه.

فوضعه للدلالة على الحدث باعتبار المادة بشرط الهيئة نوعيَّ عام لموضوع له عام.

وتصويره بأن يقول الواضع: وضعت كل فعل ليدل بمادته على مبدأ اشتقاقه، ف«نَصَرَ، وينصر، وانصر» تدل على النصر، و«كُتِبَ، ويكتب، واكتب» تدل على الكُتْبِ، و«فِهْم، ويفهم، وافهم» تدل على الفهم، ولا خلاف بين العلماء في هذا، والتوجيه لا يخفى.

ووضعه للزمن باعتبار هيئته بشرط المادة نوعيَّ عام لموضوع له عام على الراجح، وقيل: لموضوع له خاص كما تقدم في المشتق.

وتصويره بأن يقول الواضع:

وضعت كل ما كان على وزن «فعل» بفتح الأول وتحريك الثاني بالحركات الثلاث للدلالة على مطلق حدث في زمن مضى، فيشمل ذلك «أكل، وشرب، وخرج» ونحوها.

وكل ما كان بزنة «يفعل» بفتح الأول وسكون الثاني وتحريك الثالث بالحركات الثلاث، ليدل على مطلق حدث في زمن حالي أو مستقبل، فيشمل ذلك نحو: «يكتُب، ويعلم، ويحسب».

وكل ما دل على الطلب بصيغته للدلالة على مطلق حدث مطلوب في المستقبل، فيشمل ذلك نحو: «اكتب، واسمع، وجاهد، وتعلم»، وتوجيه الأوضاع على غرار ما سبق في المشتق.

والتأخرون يقولون بأن الموضوع له هنا خاص، وهو جزئيات الحدث في زمنه الخاص، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، فصيغة «فعل» موضوعة لجزئيات الأحداث المعينة في أزمانها الماضية، لا لمطلق الحدث، وصيغة الأمر لجزئيات مطلق الطلب المعينة في الزمن المستقبل، لا لذلك المطلق، ومثلها صيغة المضارع. وقد قدمت لك أن الواضع لا يعنيه تعيين تلك الجزئيات حين الوضع، وأنها لا بد أن تتعين في حال الاستعمال.

### تنبيهان

الأول: وجه اشتراط ملاحظة الهيئة في وضع الفعل أو المشتق للدلالة على الحدث بالمادة: أن المادة قد توجد، ولكن لا دلالة لها بدون الهيئة، كما في مقلوب «خرج، وضرب»، فإنه لا معنى لـ«جرخ، وبرض» ونحوهما من المهملات؛ لاختلال الهيئة باختلاف الترتيب، مع عدم سماع اللفظ عن العرب.

ووجه اشتراط ملاحظة المادة في وضع المشتق مطلقا ليدل بهيئته على الزمن: أن الهيئة لا وجود لها بدون المادة، لأنها عرض من أعراض اللفظ.

الثاني: كل من المشتق والفعل يدل على ذاتٍ نسب إليها الحدث، غير أن بينهما فرقا من وجهين:

- أولهما: أن الواضع في المشتق يلحظ الذات أولاً، ثم ينسب إليها الحدث، وكلاهما مدلول وضعي للمشتق.

وفي الفعل يلاحظ الحدث الواقع في زمنٍ أولاً، ثم ينسبه إلى ذاتٍ ما خارجة عن مدلول الفعل وضعاً؛ إذ هو موضوع للحدث في زمن، ودلالته على الذات التزامية.

ويترتب على هذا الفرق أمران:

الأمر الأول: صحة وقوع المشتق محكوماً عليه؛ نظراً لدلالته على الذات، ومحكوماً به؛ نظراً لدلالته على الحدث، فتقول: الكريم محبوب.

بخلاف الفعل فإنه لا يقع محكوماً عليه؛ لعدم دلالاته على الذات وضعاً، فلا تقول: عَرَفَ حاضر؛ لكنه يقع محكوماً به نظراً لدلالته على الحدث، فتقول: قام علي، وعلي قام، وعلي قام أخوه.

الأمر الثاني: استقلال المشتق بالمفهومية من كل وجه، بخلاف الفعل، فإنه مستقل بالفهم من جهة دلالاته على الحدث فقط، وغير مستقل بالمفهومية من جهة احتياجه في تمام دلالاته على معناه إلى ذات الفاعل.

- ثانيهما: أن النسبة في المشتق للربط بين مدلوليه، أعنى الحدث والذات، وهما طرفاها، فمدلوله الوضعي: ذاتٌ، وحدثٌ، ونسبةٌ بينهما.

وفي الفعل لربط أحد طرفيها - وهو حدثه المعبر عنه بالمنسوب الواقع في زمان - بذات الفاعل، وهي الطرف الثاني، وقد سبق لك أنه مدلول التزامي.

فمدلول الفعل الوضعي هو الحدث والزمان، ومدلوله الالتزامي هو النسبة إلى الذات، وأما نسبة الفعل إلى زمانه الخاص فهي حاصل غير مقصود للواضع، فافهم ذلك.

## وضع المجازات والكنيات

تقدم لك في تقسيم الوضع باعتبار الدلالة أن وضع المجازات والكنيات نوعي تأويلي عام لموضوع له عام، كما سبق تصوير الوضع فيهما، والكلام هنا في شيء واحد، وهو: هل جميع أنواع المجاز موضوعة بوضع واحد - كما سلف تقريره - أو بأوضاع متعددة بتعدد العلاقات؟

والجواب: أن كلا الأمرين جائز:

- فيجوز أن تلاحظ علاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه، فيكون للمجاز اللغوي وضع يخصه، أو بين المسند إليه المجازي والمسند إليه الحقيقي في تعلق الفعل بكلاً، فيكون للمجاز العقلي وضع يخصه، نحو: «نهاره صائم»، و«سيل مفعم»، و«أنت الربيع البقل».

والفرق بين العلاقتين أن المشابهة في المجاز اللغوي لصحة نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي، ولذا كان التجوز في اللفظ، وفي المجاز العقلي لصحة إسناد الفعل أو ما في معناه إلى المسند إليه المجازي، ولذا كان التجوز في الإسناد لا في اللفظ.

- وأن تلاحظ السببية بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، أو المسببية، أو الآلية، أو اعتبار ما كان، أو ما يؤول إليه، ونحو ذلك من العلاقات، فيكون للمجاز المرسل أوضاع بعدد علاقاته.

أمثلة لما ذكر على الترتيب:

«الرحمة» بمعنى الغيث في قوله تعالى: ﴿بَشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾.

و«رِزْقًا»، أي: غيثًا في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾.  
 و«لسان صدق»، أي: ذكرًا حسنًا في قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلِ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي  
 الْآخِرِينَ﴾.

و«اليتامى» في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾.  
 و«خمرًا» في قوله عز شأنه: ﴿إِنِّي أَرِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾.  
 واعلم أن ما ذكرناه من جواز اعتبار المجاز موضوعًا بوضع واحد، أو  
 بأوضاع متعددة، يجوز اعتبار مثله في الوضع النوعي التحقيقي الذي تتعدد فيه  
 الهيئات، وذلك هو المشتقات والأفعال، وقد مر في تصوير أوضاعها ما يشير إلى  
 ذلك.

## أسئلة وتطبيقات

### \* الأسئلة:

- (١) بين لماذا كان وضع المصادر شخصياً، ووضع المشتقات نوعياً؟ مع أن جميع المشتقات تدل على المصادر. وجّه ما تقول.
- (٢) في أي شيء يتحد وضع الفعل والمشتق، وفي أي شيء يختلف؟ وضح بالأمثلة.

- (٣) ما وجه دلالة المشتق بهيئته على المعنى، مع أن الهيئة ليست لفظاً؟
- (٤) إذا جرينا على القول بأن النكرة واسم الجنس معناهما واحد، فما الداعي إلى تنوع لفظهما؟

### \* التطبيقات:

- (١) من أي وضع من الأوضاع السابقة وضع ما تحته خط فيما يلي:
- من جدّ وجد. ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾. ما مسيء من أعتب.
- ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾. ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. هذا العلم لا يدرك إلا بالتعب. ﴿وَرَحِمْتُ رَيْكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.
- إذا صحَّ عون الخالق المرء لم يجد عسيراً من الآمال إلا مُيسراً
- (٢) بين نوع الوضع لما تحته خط مع التوجيه في قول الحريري في إحدى مقاماته:

سُوْدٍ تَعَصُّ بَنَانَ النَّادِمِ الْحَصْرِ

وأقبلت يوم جدّ البين في حلال



فَلَا حَ صَبْحٌ عَلَى لَيْلٍ أَقْلَهُمَا غَصْنٌ وَضَرَّسَتْ الْبَلَّورُ بِالذَّرْرِ

(٣) مثلٌ لما يأتي مع التوجيه لما تذكر:

(أ) وضعٌ لا يكون إلا تحقيقياً.

(ب) وضعٌ لا يكون إلا نوعياً.

(ج) وضعٌ نوعيٌ خاصٌ لموضوع له خاصٌ.

(د) وضعٌ يدل اللفظ به على ثلاثة معانٍ وليس من قبيل المشترك.

## تطبيق أقسام الجزئي على أقسام الوضع السالفة

### وضع الأعلام الشخصية والجنسية وأساء الأفعال

وضع العلم الشخصي - ك: محمد وفاطمة، وأبي بكر وأم الفضل - شخصي خاص لموضوع له خاص بلا خلاف، وتقدم توجيه ذلك فلا نعيده.

أما العلم الجنسي - ك: أسامة للأسد، وذوالة للذئب، وسبحان للتسييح - فذهب بعض العلماء إلى أن وضعه عام لموضوع عام، كاسم الجنس والنكرة؛ نظرًا لصحة إطلاق اللفظ على أي فرد من أفراد مدلوله، وذلك أمانة التنكير.

وُضِعَ هذا الرأي بورود هذه الأسماء ونحوها معارف بجوهرها عن الواضع، فلا بد لذلك من سر اقتضى هذا التعريف، كما اقتضى أن تعامل ألفاظها معاملة علم الشخص، فلا تعرف بـ«أل»، وتقع مبتدأ بغير مسوغ، وتجيء الحال منها، وتُمنع من الصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر كتاء التأنيث في «أسامة، وثعالة».

لذلك رجح المحققون أن وضع علم الجنس كعلم الشخص، فهو شخصي خاص لموضوع له خاص، بأن يقول الواضع: وضعت لفظ أسامة لماهية الأسد المعينة في الذهن، بقطع النظر عن أفرادها.

فالوضع شخصي؛ لتعين اللفظ بشخصه، وخاص؛ لخصوص آلة الاستحضار فيه، أو لخصوص المعنى الموضوع له، وهو الماهية المستحضرة بعينها في ذهن الواضع، ومن هنا تعلم خصوص الموضوع له.

وينكشف لك تمام الانكشاف تعيّن المعنى الموضوع له في علم الجنس بمقارنته باسم الجنس الذي سبق لك القول في وضعه.

وقد كتب العلماء في الفرق بين علم الجنس واسمه المقالاتِ الضافية، والتحقيقات المستفيضة، وألفوا في ذلك الرسائل، ولكنهم خرجوا منها على غير طائل! فعقدوا من حيث أرادوا الحل، وصعبوا من حيث قصدوا التسهيل!!.

والسبب في ذلك أنهم لم يفرقوا بين حالتي الوضع والاستعمال، فاستحكمت الشبهة في الفرق بين لفظ «أسامة»، إذ يصح إطلاقه على كل أسد، وبين لفظ «أسد»، إذ يصح أن يراد منه أيّ حيوان مفترس من هذا الجنس، حتى قال بعض العلماء: هذه مسألة مشكّلة.

هذا، وقد أَمَاط اللثام عن وجه هذا الإشكال العلامةُ الصبان في حاشيته على «الأشموني» فقال رحمه الله: «الحقيقة الذهنية لها جهتان: جهة تعيّنُ ذهنًا، وجهة صدّقها على كثيرين.

فعلم الجنس: ما وضع للحقيقة من حيث تعيّنُ ذهنًا، بمعنى أن تعيّنُ ذهنًا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق، فيكون الصدق حاصلًا غير مقصود في وضعه، ولهذا كان معرفة.

واسم الجنس: ما وضع لها من حيث صدّقها على كثيرين، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعيّن، فيكون التعيّن حاصلًا غير مقصود حال وضعه، ولهذا كان نكرة عند تجرده من «أل» والإضافة».

هذا نص كلامه، وهو - في نظري - تحقيق علمي دقيق، لم يترك مقالًا لقائل، وإليه يرشد كلام سيبويه إمام النحاة في الكتاب<sup>(١)</sup>.

(١) يراجع تعليقه هناك، فإنه نفيس مفيد ص ٢٦٣ ج ١.

وأسماء الأفعال - على القول بأنها تدل على الحدث والزمان بمادتها لا بصيغتها- موضوعة كذلك بالوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص إن كانت معارف، كـ«صَه، ومَه» من غير تنوين، وإن كانت نكرات فوضَعُها كوضع النكرة.

### فائدة

التشخص في العلم يكون بأحد طريقتين:

**الطريق الأول:** بإدراك الصفات الحسية المميزة للمعنى الموجود في الخارج، كالطول والقصر وغيرها كما سبق، وهذا تشخص تفصيلي خارجي، وقد يكون إجماليا، كتصور ذات من سيولد بصفاتٍ متخيَّلة بوجهٍ إجمالي، ثم يوضع اللفظ لها قبل أن توجد.

ومن التشخص الإجمالي التعيُّن في مسمى لفظ الجلالة، كما تقدم.

أما التشخص في أعلام القبائل كـ: «قريش، ومُضَر، وتَغَلِب» فهو خارجي بالنسبة إلى الموجودين حال التسمية، ذهنيٌّ إجمالي بالنسبة إلى من سيوجد بعد، وقد نص العلماء على أن التشخص الإجمالي كافٍ في صحة الوضع لعلم الشخص.

**الطريق الثاني:** بإحضار الماهية الكلية في الذهن حين الوضع، بقطع النظر عن صدقها على أفرادها، كما في علم الجنس.

فيكون مقصود الواضع هذه الماهية المعينة، وأما صدقها على الأفراد فهو حاصل غير مقصود حال الوضع، ولذا يصح استعمال اللفظ في أي فرد من أفراد هذه الماهية، وقد مر تحقيق هذا قريبا.

## وضع الضمائر وأسماء الإشارات والأسماء الموصولة والحروف

فالضمائر نحو: «أنا، وأنت، وهو، وهي - وفروعهن - والألف، والواو، والياء»، والإشارات مثل: «ذا، وذو، وهؤلاء»، والموصولات نحو: «الذي، والتي، والذين، واللاتي»، والحروف نحو: «من، وإلى، وعن، وإن، وأن، ولو، وإلا، ولولا».

ووضع هذه الأصناف الأربعة شخصي عام لموضوع له خاص، على ما اختاره المحققون.

وبيان ذلك في «أنا وهو وهي» مثلاً أن يقول الواضع: وضعت لفظ «أنا» لكل جزئي معين بقريئة تكلم من جزئيات مطلق متكلم مفرد، ووضعت لفظ «هو» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مذكر غائب، ولفظ «هي» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفردة مؤنثة غائبة.

وفي «ذو وأولاء» يقول: وضعت «ذو» على سبيل الصلاحية لكل جزئي معين بالإشارة الحسية من جزئيات مطلق مفردة مؤنثة مشار إليها إشارة حسية، و«هؤلاء» لكل جزئي معين كذلك من جزئيات مطلق جمع مشار إليه إشارة حسية.

وفي «الذي واللاتي» يقول: وضعت «الذي» صالحاً لكل جزئي معين بقريئة مضمون جملة معهودة بين متخاطبين من جزئيات مطلق معهود بصلة، و«اللاتي» لكل جزئي معين بالبصلة من جزئيات مطلق جمع مؤنث معهود بمضمون جملة خبرية معلومة للمتخاطبين.

وفي «من وعلى وإن وإلا» يقول: وضعت «من» لكل ابتداء جزئي معين بالمتعلق والمجرور من جزئيات مطلق ابتداء، و«على» لكل استعلاء خاص - كما في «من» - من جزئيات مطلق استعلاء حسي، و«إن» لكل جزئي معين بالشرط والجزاء من جزئيات مطلق تعليق الجزاء على الشرط، و«إلا» لكل جزئي معين بسابق ولاحق من جزئيات مطلق مستثنى من عموم سابق.

وقس على ما ذكر تصوير الوضع في بقية الأنواع السابقة، والتوجيه واضح مما مر.

ومذهب المتقدمين - ووافقهم سعد الدين التفتازاني - أن الوضع في هذه الأصناف شخصي عام لموضوع له عام، فهم يجعلون المطلق العام في التصوير السابق موضوعا له، لكن شرط الواضع أن يستعمل كل لفظ منها في جزئي معين بالقرينة، فتكون - على هذا - كليات وضعاً، جزئيات استعمالاً.

والتأخرون يجعلون هذا المطلق آلة لاستحضار الجزئيات الفائتة الحصر؛ لعدم إمكان تتبع الواضع لأشخاصها، وهذا المطلق ليس موضوعا له، بل الموضوع له الجزئيات على سبيل البدل، فتكون - على مذهبهم - جزئيات وضعاً واستعمالاً.

وقد رجح العلماء مذهب المتأخرين؛ لما يلزم على مذهب المتقدمين من المحظورات الآتية:

الأول: أنها لو كانت موضوعة للأمر الكلي العام للزم أن تكون مستعملة دائماً في غير ما وضعت له، فتكون مجازات لا حقائق لها، والجمهور على منع هذا النوع من المجاز، وعلى افتراض ثبوته - كما رجحه بعض العلماء - فالحكم على هذه الألفاظ بأنها مجازات خلاف الظاهر؛ إذ أن معانيها متبادرة منها عند

الإطلاق، والتبادر علامة الحقيقة كما تقرر في موضعه.

وأجاب بعضهم بمنع الملازمة هنا؛ لجواز أن تكون هذه الألفاظ من قبيل استعمال الكلّي في الجزئي من حيث تحققه فيه، فتكون حقائق.

ورُدَّ هذا الجواب: بأن ذلك لا يكاد يخطر ببال المستعمل، فهو تعسف ظاهر! الثاني: أنه لو كانت هذه الأمور كلياً وضماً لوجب أن تكون الضمائر والإشارات والموصولات نكرات؛ لأنّ المعبر في التعريف والتنكير حال الوضع، وظاهر أن الوضع فيها على هذا المذهب للكلّي الذي لا تعين فيه، وبطلان ذلك بدّهي.

الثالث: أن الحروف لو كانت معانيها حال الوضع كلية لكانت أسماءً مستقلة بالمفهومية، ولم يقل بهذا أحد، ولصح استعمالها في المعاني الكلية؛ لأنّ الاستعمال يترتب على الوضع، ولم يقل بهذا أحد أيضاً؛ للاتفاق بينهم على أن الحروف مستعملة في معانيها الجزئية.

### تنبيهات

الأول: تشترك الضمائر وما معها في أن معانيها جزئية، وتختلف في أن غير الحروف معانيها مستقلة بالمفهومية، فهي صالحة للحكم عليها وبها، وأن الحروف غير مستقلة بالمفهومية، فهي غير صالحة لأن يحكم عليها أو بها.

وبيان ذلك في الحروف: أن كلمتي «من» و«إلى» في قولك: سرت من البيت إلى الكلية، يدلان على ابتداء وانتهاء خاصين جزئيين.

ومعنى كونها جزئيين أن الابتداء في «من» والانتهاء في «إلى» لم يكونا مقصودين لذاتهما من الحرفين، وإنما المقصود بهما تعرف حال السير، وأنه ابتداء من البيت، وانتهى إلى الكلية، وتعرف حال البيت بأنه كان مبدأ السير.

فيكون كل منهما دالا على معنى بواسطة انضمام غيره إليه، فلا يكونان مستقلين بالمفهومية، صالحين للحكم بهما أو عليهما.

وحالهما في هذا التركيب وأمثاله كحال المرآة التي تُرى بها الصورة، فإذا نظرت إلى المرآة لترى بها الصورة كان مقصودك الصورة لا المرآة، وفي هذه الحال لا يمكن أن تحكم على المرآة بشيء، أو تحكم بها على شيء؛ إذ الفرض أنها ليست وجهه النفس، وإنما وجهتها ما فيها من الصورة، فهي التي تستطيع الحكم عليها بأنها حسنة، والحكم بها على شيء آخر.

وكذا الحال في «من» و«إلى» ونحوهما في التراكيب، أما كلمتا الابتداء والانتهاء غير مأخوذتين من الحرفين «من وإلى» فمعناهما من المعاني الكلية التي يصح الحكم بها وعليها، ولذا كانتا مستقلتين بالمفهومية.

وهكذا حال جميع الحروف جازةً وعاطفةً وشرطيةً وغيرها.

الثاني: القرينة في الضمائر: التكلم والخطاب والغيبة، وفي الإشارات: الإشارة الحسية، وفي الموصولات: الإشارة العقلية بمضمون الجملة الخبرية، على ما عُرف في علم النحو، وفي الحروف: المتعلّق والمتعلّق -بفتح اللام وكسرهما- بالنسبة إلى حروف الجر، والمعطوف عليه في حروف العطف، وقس عليها غيرها.

الثالث: ضمير الغيبة إذا كان مرجعه جزئياً -نحو: الإنسان له فضل على غيره من المخلوقات- فهو جزئي؛ لأنه موضوع لكل فرد معين من أفراد مطلق المفرد المذكر الغائب، كما سبقت الإشارة إليه.

وإذا كان مرجعه نكرة ففيه أربعة أقوال:

- (١) جمهور العلماء على أنه جزئي معين مطلقا كسائر أخواته من الضمائر.
- (٢) وبعضهم يرى أن تعيينه مشروط بما إذا عاد على نكرة تخصصت قبله



بحكم، نحو: «جاءني غلام وأبوه»، وإلا فهو نكرة، نحو: «رُبَّه رجلا»، و«رُبَّ رجلٍ وأخيه».

(٣) ويرى آخرون أن شرط التعين ألا يعود على واجب التنكير، كالحال والتمييز، وإلا فهو نكرة.

(٤) ويزعم بعضهم أنه نكرة مطلقا، وعلى هذا الأخير فليس من أقسام الجزئي في شيء<sup>(١)</sup>.

الرابع: ضمائر الغيبة والموصولات موضوعة للمحسوسات والمعقولات الجزئية، نحو: «محمد هو الإنسان الكامل»، و«العلم المقوم للأخلاق هو النافع»، ونحو: «الذي زارني بالأمس هو علي»، و«الحلم هو الذي تنال به السيادة».

أما أسماء الإشارة فهي موضوعة لخصوص المحسوسات، فاستعمال أي لفظ منها في المعقول مجاز مرسل أو بالاستعارة، نحو: ﴿ذَلِكَ فَضَّلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، وكذا استعمال هذه الثلاثة في الكلي الحقيقي، نحو: «مفهوم الجسم هذا جنس أو هو جنسي، والحيوان الذي مفهومه الجنس كلي»<sup>(٢)</sup>.

(١) التنبيه العاشر من العضدية، وحاشية الصبان على الأشموني عند شرح قول الناظم:

.....

وغيره معرفة كههم وذو

(٢) شرح عقد اللآلئ (ص ٤٠ - ٤١).

## وضع المحلى بـ«أل» والمنادى والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب

وضع هذه الأنواع الستة من قبل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص، على رأي المتأخرين.

- وتصويره في المعرف بـ«أل» أن يقول الواضع: وضعت كل اسم معرف بـ«أل» للدلالة على كل فرد معين من أفراد مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب، وذلك مدخول «أل» التي للعهد، نحو: «ادخل السوق»، ونحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾.

أو على كل جزئي معين من جزئيات مطلق مستغرق لجميع أفرادها، وذلك مدخول «أل» الاستغراقية، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾. أو على كل جزئي من جزئيات الحقيقة المعينة في الذهن التي لم يقصد وجودها في ضمن فرد، وذلك مدخول «أل» الجنسية، نحو: «الأسد أقوى من الذئب»، و«الرجل خير من المرأة».

- وفي المنادى يقول: وضعت كل منادى ليدل على كل جزئي معين من جزئيات مطلق المطلوب إقباله، نحو: يا سعيد، ويا غلام، ويا عبد الله.

- وفي المثنى والمجموع: وضعت كل اسم في آخره ألف ونون مزيدتان أو ياء ونون كذلك، للدلالة على كل جزئي هو اثنان من مسمى مفردة من جزئيات مطلق المثنى بدون عاطف، وكل اسم ختم بواو ونون في الرفع أو ياء ونون في النصب والجر، أو ختم بألف وتاء مزيدتين، أو تغير مفردة إلى صيغة من صيغ الجموع التكميرية، للدلالة على كل جزئي هو مدلول الجمع من جزئيات مطلق

الجمع، وهو المفهوم الصادق بأكثر من اثنين، نحو: «رجلين، وكتابين، وبتين»، ونحو: «بَكْرُونَ، ومؤمنون، وزينات، ومسلمات»، ونحو: «كتب، ورجال، وسيوف».

- وفي المصغر والمنسوب يقول: وضعت كل ما كان على وزن «فُعَيْلٍ، أو فُعَيْعِلٍ، أو فُعَيْعِيلٍ» للدلالة على كل جزئي من جزئيات مطلق المحقَّر، نحو: «رُجَيْلٍ، ودُرَيْهَمٍ، ودُنَيْيِرٍ»، وكل ما ألحق بآخره ياء مشددة زائدة للدلالة على كل جزئي من جزئيات مطلق المنسوب إلى المجرد منها، نحو: «حجازيٍّ، ومصريٍّ، وشاميٍّ».

هذا، ورجح بعض المحققين من المتأخرين أن الموضوع له في المصغر والمنسوب عامٌّ؛ لأنها في قوة المشتق، كما تقرر في النحو والتصريف، وتقدم أن وضعه نوعي عام لعام، والنفس إلى هذا أميل، بل الإنصاف يقضي بأن وضع المثنيَّات والجموع النكرات من هذا القبيل؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ارتكاب التعيين في معانيها الوضعية، مع أن الواضع لم يرشدنا إلى ذلك التعيين في ألفاظها كما صنع في الضمائر ونحوها وأعلام الأجناس.

إذا تقرر هذا، علمت أن ما ذهبنا إليه هو الحق، والحق أحق أن يتبع، على أن ذلك ليس بجديد، بل هو مذهب العلماء الأقدمين كما سلف لك مرارًا.

## وضع المركبات الخبرية والإضافية

من أمثلة الخبرية: «الحرب قائمة»، و«الأحوال مضطربة»، و«بلغ السيل الزبى»، و«اقترب الفرج»، و«وضعت الحرب أوزارها»، و«استقل وادي النيل». ومن أمثلة الإضافية: «كتاب الله»، و«علم مصر»، و«جائزة الملك»، ونحو: «هدية صديق»، و«سيف فارس»، و«رجل علم».

### وللعلماء في وضع المركبات الإسنادية مذهبان:

**الأول:** أن وضعها نوعي عام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع: وضعت كل مركب من مسند ومسند إليه مطلق ثبوت الأول للثاني أو نفيه عنه.

**الثاني:** أن وضعها نوعي عام لموضوع له خاص، والموضوع له على هذا كل جزئي معين من جزئيات مطلق الثبوت أو النفي، فالموضوع له على الأول هو الأمر الكلي، والأمثلة السابقة ونحوها تعتبر ماصدقات للموضوع له، وعلى الثاني تعتبر هي نفسها الموضوع له.

والراجع الأول كما سبق في المشتقات؛ لعدم تعلق غرض الواضع بتعيين جزئيات المركبات، إذ لا فائدة في التعيين حال الوضع، مع أن الاستعمال سيعينها قطعا كما عرفت هناك.

أما المركبات الإضافية، فقال بعضهم: إنها كالخبرية، فالوضع فيها نوعي عام لموضوع له عام على الأول، ولموضوع له خاص على الثاني، بأن يقول الواضع: وضعت كل مضاف ومضاف إليه مطلق تقييد الأول بالثاني، أو لكل جزئي من جزئيات هذا المطلق.

وقد رجح الأستاذ العلامة الشيخ يوسف الدجوي الرأي الثاني في المركب الإضافي، وهو وجيه في المضاف إلى معرفة، أما المضاف إلى نكرة فالظاهر أنه من قبيل المشتق، أي: فالموضوع له فيه عام على الراجح، ولعل الأستاذ يريد ذلك وإن لم يصرح به.

### تنبيه

لا يغرب عن بالك أن وضع أجزاء المركب غير وضع المركب، وقد سبق لك نقل الاتفاق على وضع المفردات.

## أسئلة وتطبيقات

### \* الأسئلة:

(١) في أي نوع من أنواع الوضع اختلف المتقدمون والمتأخرون؟ وما سبب هذا الاختلاف؟ وأي الرأيين أرجح عندك؟ اذكر دليل ما ترجحه، ومثلاً لكل ما تقول.

(٢) افرق بين الوضع في علم الجنس وعلم القبيلة.

(٣) فَصِّل القول في وضع المركب الإسنادي والإضافي، وهل من الأول وضع صيغة الأمر؟ وجّه ما تقول.

### \* التطبيقات:

(١) من أيِّ وضعٍ وضعُ الكلمات الآتية:

حُسين. زيدان. حَسَنَيْن. أشبال. الأنصار. كنانة. كِرام.

(٢) صوِّر الوضع لكل لفظ مما يأتي مع التوجيه:

إبراهيم. أولئك. الذين. لو. أن (بفتح فسكون). إن (بكسر الهمزة وتشديد النون). لعل. ثم.

(٣) عيِّن نوع الوضع فيما تحته خط مما يأتي مع توجيه ما تقول:

والذي حارت البرية فيه      حيوانٌ مسـتحدث من جمادٍ

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ ﴾

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته      والبيت يعرفه والحل والحرم

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾

## وضع أسماء العلوم والكتب

أسماء العلوم منها الشرعية، مثل: التوحيد والتفسير والفقه، ومنها العربية ك: النحو والصرف والبيان والعروض والإنشاء والأدب والوضع، ومنها الرياضية ك: الحساب والجبر والهندسة.

وأسماء الكتب نحو: «المواقف»، «روح المعاني»، «الكافية»، «الشافية»، «الإيضاح»، «الصَّحاح».

وكلها موضوعة لمعانيها بالوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص. أما شخصية الوضع؛ فلتعين اللفظ بذاته، وأما خصوصه؛ فلخصوص آلة الاستحضار فيه، أو لخصوص المعنى المستحضر، وأما خصوص هذا المعنى؛ فلأنه في أسماء العلوم هو: المسائل العلمية المتميزة في ذهن الواضع بوحدة الموضوع، أو وحدة الغاية، وذلك كافٍ في التشخيص.

مثلاً: التفسير يتميز من التوحيد بموضوعه، وهو القرآن الكريم من جهة معانيه، والنحو يتميز من بقية علوم العربية بوحدة الغاية، وهي صون اللسان عن الخطأ في الإعراب والبناء، وعن غيرها من العلوم بوحدة الموضوع، وهو اللفظ العربي، وعلى هذا قسِّمُ بقية العلوم بعضها عن بعض.

وقد علمت فيما تقدم أن تشخيص الذات بالصفات العرضية التي يجوز تبديلها -كالبياض ونحوه- كافٍ في التعيين لوضع العلم للذات، فلأن يكون تشخيص معنى العلم بالضوابط الكلية التي لا تتبدل على توالي الدهور كافياً في تشخيص هذا المعنى بالطريق الأولى.



وفي أسماء الكتب: هو الألفاظ الذهنية المستحضرة عند الواضع إن كان من المخلوقين، وفي علم الواضع إن كان هو الله تعالى.

مثلاً: «القرآن» عَلم على النظم المخصوص، الحاضر عند الله تعالى، المنزل على محمد ﷺ، و«الشافية» اسم المؤلف المخصوص المستحضرة ألفاظه ومعانيها في ذهن مؤلفه.

هذا، ولا التفات لقول من يقول: إن أسماء العلوم والكتب أعلام جنسية؛ لتعدد ألفاظها ومعانيها بتعدد القارئ والفاهمين! فإن مثل هذا تدقيق فلسفي لا يعتد به أهل العربية.

على أننا لو جارينا أصحاب هذا الرأي للزم أن يكون القرآن الذي نقرؤه مماثلاً للقرآن الذي أنزل على الرسول لا عينه، وأن القرآن الذي يقرؤه بكر غير الذي يقرؤه خالد، وهلم جرا! وللزم أيضاً أن لا يكون مثل «محمد وعلي وحسين» أعلام أشخاص؛ لقيام معانيها بأذهان كثيرين!!

وجميع هذه اللوازم باطلة؛ للقطع بأن ما يقرؤه كل واحد من القرآن هو بعينه اللفظ المنزل على الرسول عليه الصلاة والسلام، وأن مدلول كل من «محمد وعلي وحسين» ونحوها واحد مشخص، ولو عرفه أهل السموات والأرض.

فالتعدد الذي ينافي التشخص هو التعدد الخارجي لا الذهني، وهو مفقود في أسماء العلوم والكتب؛ لأن ما في ذهن الواضع منها شيء واحد لا تعدد فيه.

\* ولنختم هذا البحث بالكلام على «وضع أسماء التراجم» إتماماً للفائدة فنقول: اشتهر أن ألفاظ التراجم -نحو: «باب» و«فصل» و«تنبيه» و«فائدة»- أعلام شخصية أو جنسية، فهي كأسماء العلوم والكتب، وكلا الرأيين بمعزل عن التحقيق.

والذي حققه العلامة شمس الدين الإنبائي أنها أسماء أجناس؛ فإنها تعامل في اللفظ معاملة النكرات:

(١) فيقال: «فصلٌ آخر»، و«مسألةٌ أخرى» و«فائدةٌ ثانية»، فتقع نعوتها نكرات، وذلك أمانة التنكير.

(٢) وتُعرَّف بـ«أل» نحو: «الباب الثاني»، و«الفصل الأول»، «الفائدة الثانية»، و«التنبيه الرابع».

(٣) وتضاف إلى غيرها فيقال: «باب الطهارة»، و«كتاب الصلاة»، و«مسألة الواجب المخير»، و«خاتمة الرسالة».

وقد عرفت أن التعريف والتنكير مرجعهما إلى اعتبار الواضع، لا إلى قصد المستعمل، فإنك لو قصدت بـ«رجل» زيِّداً من الناس لم يخرج هذا القصد عن كونه نكرة باعتبار الواضع، والواضع لم يضع باباً ومسألة وفائدة ونحوها لمعين، ولم يرد عنه في ألفاظها ما يشير إلى هذا التعين، من إجراء أحكام المعارف عليها، فوجب أن تكون أسماء أجناس نكرات.

ولا يقدر في هذا أن كلاً منها عنوان على ألفاظ مخصوصة؛ لأن التخصيص جاءها من طريق الاستعمال لا من طريق الواضع، وهذا بخلاف كلمتي «الشافية» و«النحو» فيما سبق، فإن التخصيص فيهما ونحوهما طريقة الواضع، ثم جاء الاستعمال مطابقاً لوضع الواضع.

## [الوضع القصدي والوضع الضمني]

ثم اعلم أن المراد بالوضع المقسم إلى الشخصي والنوعي وغيرهما في كل ما تقدم هو الوضع القصدي، ولا خلاف بين العلماء في ثبوته. والمراد به: ما كان مدلول اللفظ فيه واحداً مقصوداً لذاته، كوضع «محمد» للذات المعينة.

أما الوضع غير القصدي، أو الضمني، وهو: أن يراد من أي لفظ معنيان: أحدهما مقصود للوضع بالذات، كذات «محمد»، والثاني تابع للمقصود، وهو «الميم والحاء والميم المشددة والذال مجتمعة» الدال عليها لفظ «محمد»، فاللفظ موضوع لمعناه قصداً، وللدلالة على أحرفه تبعاً.

ومثل «محمد» فيما ذكر كلمتا «مِن» و«نَصْر»، فهما يدلان قصداً على الابتداء الخاص والحدث في زمن مضى، وضمناً على الميم والنون والصاد والراء مجتمعات. ولذا يحكم على الألفاظ وبها باعتبار هذا الوضع، فيقال: «محمد» مبتدأ أو خبر مثلاً، و«مِن» حرف جر، و«نَصْر» فعلٌ ماضٍ، ونحو ذلك.

أقول: أما هذا النوع من الوضع فقد أثبتته العلامة التفتازاني؛ محتجاً بما تقدم من الاستعمال تبعاً للوضع، ونفاه السيد الشريف الجرجاني، وأيده المحققون من العلماء، وحثتهم أن جميع الكلمات عند قصد لفظها متساوية في جواز الإقدام على الحكم عليها وبها، ولا تكون بذلك أسماء موضوعة؛ للقطع بأنها حين قصد اللفظ تحضر بأنفسها لا بدوئها، فيقال: «خرج» فعل ماضٍ، و«إلى» حرف جر، فهي في حكم الأسماء، وذلك واضح.

على أن إثبات هذا الوضع يقتضي أن تكون المهملات موضوعة مثل: «دينز» و«برض» مقلوبَي: «زيد» و«ضرب»، فإن الحكم على كل منهما بالإهمال مبني على الوضع الضمني، وهو تابع للقصدي، ولا وضع في المهملات اتفاقاً. وبعد، فليس هذا البحث والذي قبله من موضوعات المنهج المقرر؛ وإنما أوردتهما في ختام الرسالة لطرافتهما، وليبيان فلسفة العلماء في تحقيق الوضع.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم تحريرها في القاهرة

٤ من شهر ربيع الأول سنة (١٣٥٩هـ)

١٢ من إبريل سنة (١٩٤٠م)

المؤلف

## الفهرس

صفحة	الموضوع
٥.....	منهج الوضع للسنة الثالثة.....
٦.....	أهم مراجع هذه الرسالة .....
٧.....	مقدمة الطبعة الثانية.....
١٠.....	مقدمات علم الوضع .....
١٠.....	شرح معنى الوضع لغة واصطلاحاً.....
	فوائد في تعريف الدلالة وأقسام الوضع باعتبار الواضع
١٤.....	ودلالة المركبات .....
١٦.....	تعريف علم الوضع وبيان موضوعه وشرح فائدته .....
٢٠.....	نشأة الوضع وواضعه .....
٢٢.....	أشهر المؤلفات في علم الوضع.....
٢٣.....	واضع الألفاظ.....
٢٧.....	أقسام الوضع وبيان الاصطلاحات الوضعية لهذه الأقسام .....
٣٠.....	أقسام الوضع باعتبار اللفظ .....
٣٠.....	الوضع الشخصي .....
٣١.....	الوضع النوعي .....
٣٣.....	نموذج لشرح الأوضاع الشخصية والنوعية في سورة النصر .....
٣٦.....	تطبيق .....

- أقسام الوضع باعتبار المعنى الموضوع له أو آله ..... ٣٧
- نتائج لأقسام الوضع بالاعتبار السابق ..... ٤١
- تطبيق ..... ٤٢
- تنبيهات ..... ٤٣
- خلاصة لبيان أقسام الوضع باعتبار المعنى الموضوع له ..... ٤٤
- تقسيم الوضع باعتبار دلالة اللفظ على المعنى إلى تحقيقي وتأويلي ... ٤٦
- نتائج للتقسيم السابق ..... ٤٨
- تنبيه لبيان الفرق بين وضع المجاز والمشارك اللفظي والضمائر  
والموصلات وأسماء الإشارات والحروف ..... ٤٨
- تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله إلى كلي وجزئي ..... ٥٠
- أقسام الكلي ..... ٥٠
- أقسام الجزئي ..... ٥١
- تطبيق أقسام الكلي على أقسام الوضع السابقة ..... ٥٢
- وضع أسماء الأجناس ..... ٥٢
- تنبيه لبيان الفرق بين اسم الجنس والنكرة وذكر اصطلاحات  
العلماء في المراد منها ..... ٥٣
- وضع المصادر وأسمائها ..... ٥٥
- وضع المشتقات ..... ٥٦
- وضع الأفعال ..... ٥٩
- الفروق بين وضع المشتق والفعل ..... ٦٠
- وضع المجازات والكنيات ..... ٦٢
- أسئلة وتطبيقات ..... ٦٤

- ٦٦..... تطبيق أقسام الجزئي على أقسام الوضع السالفة
- ٦٦..... وضع الأعلام الشخصية والجنسية وأسماء الأفعال
- ٦٧..... تحقيق نفيس في الفرق بين علم الجنس واسمه
- ٦٨..... فائدة لبيان الطريق الموصل إلى تشخيص مسمى العلم
- ٦٩..... وضع الضمائر وأسماء الإشارات والموصولات والحروف
- ٧٠..... الرد على مذهب المتقدمين في وضع الضمائر وما معها
- تنبيهات على الفرق بين وضع الحروف وغيرها مما اشترك معها
- ٧١..... وعلى أشياء مهمة منها وضع ضمير الغيبة
- ٧٤..... وضع المحلى بأل والمنادى والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ...
- ٧٦..... وضع المركبات الخبرية والإضافية
- ٧٨..... أسئلة وتطبيقات
- ٨٠..... وضع أسماء العلوم والكتب
- ٨١..... وضع أسماء التراجم
- ٨٣..... الوضع القصدي والضميني
- ٨٥..... الفهرس